بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليـــــــة الدراسات العليـــــــــــــــــا

التربية البدنية والرياضة

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية البدنية والرياضة – الإدارة الرياضية

بعنوان :

واقع الإستثمار في بعض حمامات السباحة بولاية الخرطوم كمؤشر للتمويل الذاتي

Reality of Investment and finance in some swimming pools as an Indicator of self – financing in Khartoum state

إعداد الدارسة: ياسمين سيف الدين عبد اللطيف عبدالصادق

إشراف أ.د: أحمد أدم أحمد محمد

1439ه – 2018م

الإستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ٤٠ ﴾

صدق الله العظيم

(سـورة يـــــس الآيه 40)

الإهـــــــــــــــــــــــــداء

أهدي هذا البحث الي (**أبي**) الذي لم يبخل علي بشيء

الي من إفتقدتها في مواجهة الصعاب ولم تمهلني الدنيا لآرتوي من حنانها (**أمي**)

والي زوجي الغالي (**عبد الماجد فضل السيد**) ثم الي كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضي الطريق أمامي

إهدي هذا البحث،،،،،

الشـــكـــــــــر والعـــــــرفان

الشكر لله سبحانه وتعالي الذي وقفني لإكمال هذا البحث والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين وعلي اله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا- التربية البدنية والرياضة.

وأخص بالشكر الدكتور أحمد أدم الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف علي هذا البحث وحرص علي إكماله وفي سبيل ذلك زودني بنصائحة ومنحني وقته الثمين وعلمه الغزير فاسأل الله تبارك وتعالي أن يبارك له في وقته وأن يمد له في عمره.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والإحترام لجامعة الخرطوم- كلية التربية / قسم التربية الرياضية.

وكما أتقدم ايضا بالشكر والتقرير والإحترام للسادة الأفاضل في لجنة المناقشة علي مابذلوه من جهد في قراءة هذه البحث.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم ومد يد العون بشكل مباشر او غير مباشر لإكتمال هذا البحث.

مستخلص البحث:

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على دور إدارة الاستثمار والتمويل في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم، وإستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، تكونت العينة من (25) فرد من الإداريين والمشرفيين بأحواض السباحة بولاية الخرطوم، إستخدمت الإستبانة لجمع البيانات.

وجاءت أهم النتائج كالأتي:

1- أن دور إدارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم متوسط بنسبة (50%):

- اداره الحوض لها قدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات).
- تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية) أهم متطلبات تطبيق الاستثمار.

2- أن دور الاستثمار في بعض احواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم فوق الوسط بنسبة (60%):

- ساهم الاستثمارفي تحسين الاداء الاداري والاقتصادي.
- إدارة الحوض هي الجهة المسؤلة عن إبرام العقود مع المستثمر.

3- أن دور التمويل في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم جيدجداً بنسبة (80%):

- التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الإدخار والاستثمار.
- يقوم التمويل لأحواض السباحة عن طريق تأجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال.

التوصيات:

- زيادة الإهتمام بتمويل احواض السباحة.

- ضرورة العناية بالاستثمار.

Abstract:

The study aimed to identify the role of investment and finance management in some swimming pools as an indicator of self-financing in Khartoum State. The researcher used the descriptive approach. The sample consisted of 25 managers and supervisors in swimming pools in Khartoum state.

The most important results were as follows:

1- The role of investment management in some swimming pools as an indicator of self-financing in the state of Khartoum is average (50%):
   A. The management of the aquarium has the potential to achieve the gains of the basin or club (through subscriptions).
   B. The structure (administrative / financial) is the most important requirement for the application of investment.
2- The role of investment in some swimming pools as an indicator of self-financing Khartoum state in Khartoum above the center by (60%):
   A. Investment has contributed to improving administrative and economic performance.
   B. The management of the basin is the entity responsible for concluding contracts with the investor
3- The role of funding in some swimming pools as an indicator of self-financing in the state of Khartoum is very good at (80%):
   A. Self-financing balances the savings and investment.
   B. Financing for swimming pools by trading and marketing them as a source of capital attraction.

Recommendations:

- Increase interest in pool financing
- The need to take care of investment.

قائمة المحتويات

المحتوى		رقم الصفحة
الإستهلال		أ
الإهداء		ب
الشكر والعرفان		ج
ملخص الدراسة باللغة العربية		د
Abstract		هـ
قائمة المحتويات		و
قائمة الجداول		ي
قائمة الأشكال		ك
الفصل الأول **الإطار العام للبحث**		
1-1	المقدمة	1
2-1	مشكلة البحث	2
3-1	أهمية البحث	2
4-1	هدف البحث	2
5-1	تساؤلات البحث	3
6-1	إجراءات البحث	3
1-6-1	منهج البحث	3
2-6-1	مجتمع البحث	3
3-6-1	عينة البحث	3
4-6-1	حدود البحث	3
5-6-1	وسائل جمع البيانات	3
6-6-1	الإساليب الإحصائية	4
7-1	مصطلحات البحث	4

الفصل الثاني القراءات النظرية والدراسات المرجعية اولاً :القراءات النظرية		
1-2	**المبحث الأول: الإدارة**	5
1-1-2	مفهوم الإدارة	7-5
2-1-2	الهدف من تعلم الإدارة	8-7
3-1-2	الإصول العامة للإدارة	9-8
4-1-2	مبادئ الإدارة	10
5-1-2	أهمية دراسة الإدارة في المجال الرياضي	10
6-1-2	أبعاد الإدارة	11
7-1-2	أهم المؤثرات الأساسية في تطوير مفهوم الإدارة	12-11
8-1-2	مجالات الإدارة الرياضية	14-13
2-2	**المبحث الثاني: الإدارة الرياضية**	15
1-2-2	مستويات الإدارة داخل المؤسسات الرياضية	16-15
2-2-2	العوامل المؤثرة في إدارة المؤسسات الرياضية	17
3-2-2	صفات الإدارة الرياضية الفعالة	17
4-2-2	الملامح الإدارية للمؤسسات الرياضية	18
3-2	**المبحث الثالث: الإستثمار**	20-19
1-3-2	مفهوم الإستثمار	21-20
2-3-2	خصائص الإستثمار	22-21
3-3-2	دعائم وأسس الإستثمار	23-22
4-3-2	أنواع الإستثمار	26-23
5-3-2	أهداف الاستثمار	27-26
6-3-2	أهمية الإستثمار	27
7-3-2	تصنيفات مخاطر الإستثمار	28

4-2	**المبحث الرابع: التمويل**	29
1-4-2	المال في اللغة	29
2-4-2	مفهوم التمويل	29
3-4-2	تعريف التمويل	30-32
4-4-2	مجالات التمويل	32
5-4-2	أهمية التمويل في المجال الرياضي	32-35
6-4-2	الموارد المالية في المجال الرياضي	35-36
7-4-2	أشكال التمويل	36-37
5-2	**المبحث الخامس: التمويل الذاتي**	38
1-5-2	أنواع التمويل الذاتي	39
2-5-2	دوافع التمويل الذاتي	39-40
3-5-2	فوائد التمويل الذاتي	40
4-5-2	مساؤي التمويل الذاتي	41
5-5-2	الإستثمار الرياضي كأحد أشكال التمويل الذاتي	42
6-5-2	رأس المال المؤسسة الرياضية	43
7-5-2	مصادر التمويل في المجال الرياضي	43
6-2	**المبحث السادس: السباحة**	44
1-6-2	تاريخ السباحة في السودان	44-46
2-6-2	فوائد السباحة	46
3-6-2	بعض مجالات السباحة	46
4-6-2	العوامل المؤثرة في تعلم السباحة	47
5-6-2	تعريف حوض السباحة	47-48
-2-6-6	تصنيفات أحواض السباحة	48
7-6-2	خطوات تنفيذ حمام السباحة	49
ثانياً: الدراسات المرجعية		
ثانياً: الدراسات المرجعية		50-55

الفصل الثالث **إجراءات البحث**		
1-3	مقدمة	56
2-3	منهج البحث	56
3-3	مجتمع البحث	56
4-3	عينة البحث	56
5-3	توصيف العينة	57
6-3	أداة جمع البيانات	58
1-6-3	بناء الإستبانة	58
2-6-3	صدق وثبات الإستبانة	58
3-6-3	تطبيق الإستبانة	59
7-3	الأساليب الإحصائية	59
الفصل الرابع **عرض النتائج ومناقشتها**		
1-4	عرض ومناقشة تساؤل البحث الأول	63-60
2-4	عرض ومناقشة تساؤل البحث الثاني	67-63
3-4	عرض ومناقشة تساؤل البحث الثالث	70-67
الفصل الخامس **الإستنتاجات والتوصيات**		
1-5	الإستنتاجات	72-71
2-5	التوصيات	72
4-5	ملخص البحث	75-73
المراجع		77-76
الملاحق		87-78

قائمةالجداول:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	توصيف عينة البحث من حيث المؤهل التعليمي –سنوات الخبرة	57
2	المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، معامل الإرتباط(الثبات)	59
3	الوسيط والإنحراف المعياري الإدارة	60
4	الوسيط والإنحراف المعياري لتكرارات العينة عن محور الاستثمار	64
5	الوسيط والإنحراف المعياري لتكرارات العينة عن محور	67

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مصادر التمويل للمؤسسة الرياضية	43
2	تصنيفات أحواض السباحة	48

الفصل الاول

الإطـــــــار العـــــــام للبحث

1-1 المقدمة:

لقد أصبحت الرياضة في الوقت الحالي عملية تجارية مربحة في كثير من بلدان العالم وغدا الاستثمار الرياضي من أهم ضروب الاستثمار الغائبة عن الأذهن ومن أكثر الاسلحة فعالية في المجتمعات المتقدمة رياضياً تهيئة مناخ للاستثمار حتى تساهم في جعله عملاً جدياً من وجهه نظر المستثمرين، وتشجيعهم على دخول المجال الرياضي لكي يفيدوا ويستفيدوا بشكل إيجابي من الطرفين، فالاستثمار يعتبر الأداة الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهدافها وزيادة الإنتاج وإشباع رغبات وحاجات الأفراد وزيادة قدرة الاقتصاد القومي لمواجهة التحديات وكذلك إيجاد فرص عمل جديدة تساهم فى رفع مستوي المعيشة وقد يؤدي عدم وضع إستراتيجية واضحة للاستثمار الرياضي إلي حرمان المنشآت الرياضية الحكومية والأهلية من العائد المالي الناتج من عملية الاستثمار والذى يستخدم بدوره في الإنفاق على تجهيز وإعداد الملاعب وتطويرها وتحسين الأدوات وإنشاء أماكن رياضية ترقي لمستوي البطولة والتى تساعد فى إزدهار الرياضة السودانية .

ضرورة إطلاق حرية اتخاذ القرارات لإدارة الاستثمار والتسويق بالمنشآت الرياضية في مختلف الأنشطة التسويقية لكي تساعد العمليات الإبتكارية على حل المشكلات التسويقية حتى تحقق هدفها وهو رضا المستهلك الذي بدوره سوف يشجع مستهلكين أكثر للتعامل مع المنشأة وتحقيق ربحيه ونمو وبقاء على المدى الطويلتعتبر السباحة من الانشطة الرياضية المهمة لما لها من فوائد عديدة مقارنة مع الانشطة الرياضة الهادفه التي تحقق أهداف التربية البدنية في الجوانب العقلية والانسانية وفي عهد الرومان شيد أول حمام للسباحة وكان استعماله قاصدا في بداية الأمر علي أبناء الطبقة العليا ثم انشرت المسابح تدريجيا.

2-1 مشكلة البحث:

أصبحت الرياضة تعتمد على الاقتصاد لتمويل مختلف الألعاب وذلك لكونها تعد وسيلة دعاية وإشهار وانتشار .وتعد سوقاً رابحا في مجال الإنتاج والتسويق الرياضي للمنتج والخدمات الرياضية.

من خلال عمل الباحثة في المجال الرياضي لاحظت ضرورة تهيئة مناخ للاستثمار حتى يساهم في جعله عملاً جدياً من وجهه نظر المستثمرين، وتشجيعهم على دخول المجال الرياضي عامة والاستثمار في أحواض السباحة بوجة خاص، لكي يفيدوا ويستفيدوا بشكل إيجابي من الطرفين، فالاستثمار يعتبر الأداة الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهدافها وزيادة الإنتاج وإشباع رغبات وحاجات الأفراد وزيادة قدرة الاقتصاد القومي لمواجهة التحديات وكذلك إيجاد فرص عمل جديدة تساهم فى رفع مستوي المعيشة .

وقلة التمويل من أكبر المشكلات التي تواجة المسؤلين الرياضين حالياً وأحواض السباحة من المنشأت الرياضية التي تحتاج إستخدام أساليب الاستثمار المختلفة لزيادة فاعلية التمويل وتواجه تلك المنشات في تمويل نفسها ذاتيا .

3-1 أهمية البحث:

1/ قد يفيد هذا البحث الباحثين والرياضين والمسؤلين .

2/ قد يسهم في رفد المكتبة سيما الرياضية منها .

3/ قد يدفع المستثمرين للاستثمار في احواض السباحة بولاية الخرطوم

4/ قد يدفع هذا البحث العاملين في مجالس ادارات الاتحادات الرياضية للسباحة الي معرفة نقاط الضعف ومعالجتها .

4-1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث التعرف علي واقع الاستثمار في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم من خلال :-

1/ التعرف علي دور الإدارة في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم.

2/ التعرف علي دور الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم

3/ التعرف علي دور التمويل في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم

1-5 تساؤلات البحث:

1/ ماهو دور الإدارة في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم؟

2/ ما دور الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم؟

3/ ما دور التمويل في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم؟

1-6 أجراءات البحث:

1-6-1 المنهج:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي .

1-6-2 المجتمع:

العاملين بأحواض السباحة بولاية الخرطوم

1-6-3 عينة البحث:

العاملين بأحواض السباحة بولاية الخرطوم من إداريين ومشرفين.

1-6-4 حدود البحث:

أ/ المكانية : ولاية الخرطوم

ب/ الزمانية : 2017/ 2018م

ج/ البشرية : بعض إداري أحواض السباحة بولاية الخرطوم والمدربين والمشرفين.

1-6-5 وسائل جمع البيانات:

الإستبانة

1-6-6 الأساليب الاحصائية:

معادلة سيبرمان براون، الإنحراف المعياري، المتوسط الحسابي.

1-7 المصطلحات:

- **الإدارة الرياضية:** فن تنسيق عناصر العمل و المنتج الرياضي في الهيئات الرياضية، و إخراجه بصور منظمة منأجل تحقيق هذه الهيئات.(ابوعنبة ، 2004م ص15)
- **الاستثمار:** استثمار مصدر الفعل استثمر الدال علي الطلب، وهو إستخدام المال او تشغيلة بقصد تحقيق الاستخدام فيكثر المال وينمو ويهدف الي زيادة راس المال للموسسات الرياضية.(كداوي طلال، 2008، ص13)
- **التمويل :** يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام وأنه بإعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض النظر عنى إستخدامه لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية. (أمال محمد ابراهيم- حماده عبدنوار، 2016م، ص 35)
- **التمويل الذاتي:** يشكل التمويل الذاتي الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسةالذي يخصص لتمويل الجهاز الإنتاجي، لهذا تحرص المؤسسة على تخفيض النفقات المتعلقة بالإنتاج إلى أكبر قدر ممكن .أو تسعى للحصول على أكبر هامش ربح ممكن ما يمكنها من تحقيق فوائد نقدية تجعل المؤسسة في وضعية أكثر استقرارا . كما توضح لنا مدى قدرة وكفاءةا لمستثمرين.(عبد الغنى النعمان، 2012، ص10)
- **المستثمر:** الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقبل قدرا من المخاطر وذلك من أجل تحقيق أغراض مادية وغير مادية.(إجرائي)
- **احواض السباحة:**المسبح أو حمام السباحة أو بركة السباحة هو حوض مخصص لممارسة السباحة أو لاستضافة المسابقات المائية كالرقص الإيقاعي والغوص. المسبح العام يكون طوله 25 متر وعرضه من 10 إلى 20 متر وعمقه لا يتجاوز العشرة أمتار أما المسبح الأولمبي فيكون طوله 50 متر وعرضه 25و يكون مقسما على 12 حارة وعمقه أكبر من عشر أمتار حيث أن رياضة القفز الهوائي من المنصة تحتاج لعمق كبير وذلك لأمان اللاعب وضمان عدم وصول جسده لأرضية الحوض مع العلم أن حمامات السباحة الأوليمبية يكون عمقها الموصى به هو ثلاثة أمتار.(اسامه كامل راتب ،1998م، ص 10)

الفصل الثاني

اولاً: القراءات النظرية

2-1 المبحث الأول: الإدارة

ظهرت الإدارة بظهور الإنسان ولا يوجد مجتمع إنساني صغير كان أم كبير بدون إدارة، والإدارة هي أحد الأسباب في تقدم المجتمعات، فالإدارة الناجحة هي التي تخلق دولة ناجحة، أما الإدارة السيئة فتكرس التخلف في الدولة، وبذلك يصدق قول داركر(لا توجد دولة متقدمة ودولة متخلفة وإنما توجد إدارة ناجحة وإدارة غير ناجحة).

عرفت البشرية أنواعاً عديدة من الإدارة بدءاً بالإدارة الكلاسيكية القديمة، ومروراً بالمدرسة السلوكية ومدرسة العلاقات الإنسانية والإدارة العلمية التي أسس مذهبها فريدريك تايلور وهي السائدة حالياً مع تعدد وتنوع الطرق والمفاهيم التي أدخلت عليها كالإدارة الإستراتيجية والإدارة بالأهداف وغيرها. (حسن شلتوت –حسن معوض ،1974م ص25)

وعرفت الإدارة :هي فن توجيه الآخرين من أجل تحقيق هدف أتفق عليه الجميع. (ابوعنبة ، 2004م، ص 64)

2-1-1 مفهوم الإدارة:

من المنظور التنظيمي الإدارة هي إنجاز أهداف تنظيمية من خلال الأفراد وموارد أخرى، وبتعريف أكثر تفصيلا للإدارة يتضح أنها أيضا إنجاز الأهداف من خلال القيام بالوظائف الإدارية لخمسة الأساسية (التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه، الرقابة).

الإدارة أنها التنبؤ والتخطيط و التنظيم وإصدار الأوامر و التنسيق و الرقابة ، وأن فايول يرى إن عناصر الإدارة هي (التخطيط ، التنظيم ، القيادة ، التنسيق ، الرقابة، كما يعرفها سيد الهوارى "هي ذلك العضو المسئول عن تحقيق النتائج التي وجدت من أجلها أي مؤسسة أو هيئة.

إن هناك التزامات أساسية في تحقيق نتائج الإدارة هي كما يرى سيد الهوارى:

1- إختيار أفضل العناصر الملائمة لتحقيق النتائج المقررة.

2- إستخدام تلك العناصر أفضل استخدام ممكن.
3- الإستمرارية في تحقيق التوازن بين متطلبات الأجل القصير والأجل الطويل.
4- الأداء الإداري و التنظيمي.

يعتبر حسن أداء مدير المؤسسة الرياضية (الأداء الإداري) علي نفس مستوي أهمية أداء المؤسسة (الأداء التنظيمي) و كلاً من الموضوعين يعتبران من الموضوعات التي تحظى باهتمام خاص في علم الإدارة فأنه يمكن تناول الأداء الإداري التنظيمي من وجهة نظر الكفاءة و الفاعلية:ـــــ

أ- **الكفاءة:** تعني إنجاز الأعمال بطريقة صحيحة، فالكفاءة في العمل الإداري ترتبط بالفرق بين مدخلات العمل و مخرجاته، فالمدير الكفء هو الذي يستطيع أن يحقق مخرجات أو نتائج تفوق ما استخدم من مدخلات.

ب- **الفاعلية:** فهي إنجاز الأعمال الصحيحة، فالفاعلية هي القدرة علي تحديد وإختيار الأهداف أو الأعمال المناسبة.

ويري سيد الهواري أن عناصر الإدارة هي :

أ- التخطيط : وهو مرحلة التفكير في المستقبل و التنبؤ بالمشكلات و الإمكانات و الاحتياجات و الاستعداد للمستقبل.

ب- التنظيم : هو وضع نظام للعلاقات بين الأفراد منسقاً إدارياً الأهداف المشتركة المقررة .

ت- التوجيه : إرشاد المرؤسين أثناء تنفيذهم للأعمال ضماناً لعدم الانحراف عن تحقيق الأهداف.

ث- الرقابة : التأكد من النتائج التي تحققت أو تتحقق مطابق للأهداف التي تقررت.

الإدارة "هي علم أو فن توجيه وتسيير عمل الآخرين بقصد تحقيق أهداف محددة.

- والإدارة نشاط متميز له علاقة مباشرة بمعظم جوانب حياة الإنسان في نفس الوقت هي وسيلة فعالة وناضجة لتحقيق الأهداف المنشودة لأي مجال من مجالات حياة الإنسان فإن غابت الإدارة عن حياة الإنسان بحل محلها العشوائية و الارتجال، مما يهدد أي مجال بالفشل .

- والاداره هي فن قيادة الأفراد بهدف إنجاز الأعمال و تحقيق الأهداف والفن هنا عبارة عن المهارات المكتسبة في تحقيق العلم بحيث يؤدي هذا التطبيق إلي أفضل النتائج و بالأسلوب الذي يرضي إهتماماتهم موضوع التطبيق، فإن الإنسان كائن مركب متعدد الجوانب والتعامل معه يحتاج إلي قدرات خاصة و في هذا الصدد يقول " دال" أن كثير من علماء الاداره يرون أن الإداري الناجح هو مجموعة متكاملة من المهارات والقدرات والإستعدادات الشخصية التي لها القدرة علي تشخيص وتصنيف وتوصيف المشكلات و في نفس الوقت يمتلك القدرة علي إيجاد الحلول المناسبة لكل مشكلة تصادفه و هؤلاء الأفراد موهوبون بطبيعتهم وقادرون علي ممارسة الأعمال الاداريه مما يحقق مبادئ " فنية الاداره.

والإدارة ليست فن فحسب بل علم حيث أنها تعتمد علي الأسلوب العلمي والأبحاث العلمية في تحقيق الإنتاج بكفاءة كبيرة و تعتمد أيضاً في حل مشكلاتها في نفس الوقت علي مبادئ علوم كثيرة وبصورة مباشرة وقد يذهب البعض إلي إعتبار الإدارة مهنة في حد ذاتها، والإدارة قادرة علي الإنجاز وهي الطريقة الصحيحة للوصول إلي هدف و الإدارة الرشيدة وسيلة فعالة للنجاح و الإدارة ضد العشوائية و تحارب الارتجال و تندد بهفلنا أن نتصور أي جانب من جوانب الحياة إذا لم يحيطه " التخطيط ، التنظيم ، التوجيه المتابعة . من خلال قدرات رشيدة واعية فلن يكتب له النجاح لأنه سوف يقتل في معدة وسوف يكون مفتريا ولا يمكن أن يحقق أهدافه. (أمال محمد ابراهيم ،حماده عبدنوار ، 2016م ، ص 30).

2-1-2 الهدف من تعلّم الإدارة:

إن الهدف من تعلم الإدارة ينقسم إلى شقين هما:

الأول : زيادة المهارات.

الثاني : تعزيز قيمة التطوير الذاتي.

من المؤكد أنك ستطبق أصول الإدارة في عملك وفي حياتك الخاصة أيضا، لكن تطبيقها يعتمد على ما تقوم بعمله، فعندما تعمل مع موارد محددة ومعروفة يمكنك استخدام الوظائف الخمسة للإدارة، أما في حالات أخرى فقد تستخدم وظيفتين أو ثلاثة فقط، وهي :

1. التخطيط: هذه الوظيفة الإدارية تهتم بتوقع المستقبل وتحديد أفضل السبل لإنجاز الأهداف التنظيمية.
2. التنظيم: يعرف التنظيم على أنه الوظيفة الإدارية التي تمزج الموارد البشرية والمادية من خلال تصميم هيكل أساسي للمهام والصلاحيات.
3. التوظيف: يهتم بإختيار وتعيين وتدريب ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب في المنظمة.
4. التوجيه: إرشاد وتحفيز الموظفين باتجاه أهداف المنظمة.
5. الرقابة: الوظيفة الإدارية الآخيرة هي مراقبة أداء المنظمة وتحديد ما إذا كانت حققت أهدافها أم لا.

هنري فايول (1841 – 1925) مؤلف كتاب "النظرية الكلاسيكية للإدارة"، عرّف الوظائف الأساسية الخمسة للإدارة (التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه، الرقابة). وطوّر الأصول الأساسية الأربعة عشر للإدارة والتي تتضمن كل المهام الإدارية.

كمشرف أو مدير، سيكون عملك عبارة عن مباشرة تنفيذ الوظائف الإدارية، أشعر أنه من المناسب تماما مراجعة الأصول الأربعة عشر للإدارة الآن، استخدام هذه الأصول الإدارية (الإشرافية) سيساعدك لتكون مشرفا أكثر فعالية وكفاءة، هذه الأصول تعرف بـــ "أصول الإدارة" وهي ملائمة للتطبيق على مستويات الإدارة الدنيا والوسطى والعليا على حد سواء.

2-1-3 الأصول العامة للإدارة:

- **تقسيم العمل:** التخصص يتيح للعاملين والمدراء كسب البراعة والضبط والدقة والتي ستزيد من جودة المخرجات. وبالتالي نحصل على فعالية أكثر في العمل بنفس الجهد المبذول.
- **السلطة:** إن إعطاء الأوامر والصلاحيات للمنطقة الصحيحة هي جوهر السلطة، والسلطة متأصلة في الأشخاص والمناصب فلا يمكن تصورها كجزء من المسؤولية.
- **الفهم:** تشمل الطاعة والتطبيق والقاعة والسلوك والعلامات الخارجية ذات الصلة بين صاحب العمل والموظفين، هذا العنصر مهم جدا في أي عمل، من غيره لا يمكن لأي مشروع أن ينجح، وهذا هو دور القادة.

- **وحدة مصدر الأوامر:** يجب أن يتلقى الموظفين أوامرهم من مشرف واحد فقط، بشكل عام يعتبر وجود مشرف واحد أفضل من الازدواجية في الأوامر.
- **يد واحدة وخطة عمل واحدة:** مشرف واحد بمجموعة من الأهداف يجب أن يدير مجموعة من الفعاليات لها نفس الأهداف.
- **إخضاع الاهتمامات الفردية للاهتمامات العامة:** إن اهتمام فرد أو مجموعة في العمل يجب أن لا يطغى على إهتمامات المنظمة.
- **مكافآت الموظفين:** قيمة المكافآت المدفوعة يجب أن تكون مرضية لكل من الموظفين وصاحب العمل، ومستوى الدفع يعتمد على قيمة الموظفين بالنسبة للمنظمة، وتحلل هذه القيمة لعدة عوامل (مثل تكاليف الحياة، توفر الموظفين والظروف العامة للعمل).
- **الموازنة بين تقليل وزيادة الاهتمامات الفدرية:** هنالك إجراءات من شأنها تقليل الاهتمامات الفردية، بينما تقوم إجراءات أخرى بزيادتها، في كل الحالات يجب الموازنة بين هذين الأمرين.
- **قنوات الاتصال:** السلسلة الرسمية للمدراء من المستوى الأعلى للأدنى "تسمى الخطوط الرسمية للأوامر"، والمدراء هم حلقات الوصل في هذه السلسلة. فعليهم الاتصال من خلال القنوات الموجودة فيه، وبالإمكان تجاوز هذه القنوات فقط عندما توجد حاجة حقيقة للمشرفين لتجاوزها وتتم الموافقة بينهم على ذلك.
- **الأوامر:** الهدف من الأوامر هو تفادي الهدر والخسائر.
- **العدالة:** المراعاة والإنصاف يجب أن يمارسوا من قبل جميع الأشخاص في السلطة.
- **استقرار الموظفين:** يقصد بالاستقرار بقاء الموظف في عمله وعدم نقله من عمل لآخر، ينتج عن تقليل نقل الموظفين من وظيفة لأخرى فعالية أكثر ونفقات أقل.
- **روح المبادرة:** يجب أن يسمح للموظفين بالتعبير بحرية عن مقترحاتهم وآرائهم وأفكارهم على كافة المستويات، فالمدير القادر على إتاحة هذه الفرصة لموظفيه أفضل بكثر من المدير الغير قادر على ذلك.
- **إضفاء روح المرح للمجموعة:** في الوحدات التي بها شدة: على المدراء تعزيز روح الألفة والترابط بين الموظفين ومنع أي أمر يعيق هذا التآلف. (حسن شلتوت –حسن معوض ،1974م ، ص20)

2-1-4 مبادئ الإدارة:

أنه لكي تحقق الإدارة أهدافها وتساير التقدم العلمي وحتى تتمكن الإدارة من مواجهه المتغيرات والتوافق مع معطيات السنين يجب أن تبع المبادئ الآتية:

1- **مبدأ الموضوعية:**والمقصود بها منهم وأدراك الدعامات والتنظيمات والاستفادة منها في تنفيذ المهام الإدارية.
2- **مبدأ الإدارة المستقبلية:**أن الاعتماد على المعلومات التي تسمع باستقرار الماضي وتحليل دراسة اللوائح وتحليل والتنبؤ احتمالات المستقبل.
3- **مبدأ الفاعلية:** وهو إختيار نسب أسلوب التطبيق لتحقيق مستوى عال من الكفاية وتحقيق عائد.
4- **مبدأ الأولوية:** أي اختبار أهم العمليات تستنفذها في بداية المشرع وفقا للأهمية.
5- **مبدأ التكامل:** أي الترابط والتناغم والتأثير التبادل بين عناصر ومكونات العمل الإداري.
6- **مبدأ الإنتاجية** : يشر ذلك المبدأ إلى تحقيق قيمة مضافة بحيث قيمة التاريخ من عمل الإدارة أعلى من مجموع قيم المدخلات التي تم استخدامها في ذلك العمل.

2-1-5 أهمية دراسة الإدارة في المجال الرياضي:

1. للمؤسسات الرياضية دور هام في تربية النشىء والشباب و اعدادهم كمواطنين صالحين وذلك عن طريق البرامج الرياضية التي تنفذ أهدافها من الأهداف العامة للدولة .
2. ضرورة الإدارة لكل من المدرسين – المشرفين – الإداريين حتى يعمل كل منهم بوعي لتحقيق أهداف المؤسسة .
3. تساعد على التعرف على المشكلات والمعوقات والتنبؤ بالاحتمالات والظروف المتوقعة لتصبح طرق العمل وإجراءاته في المجال الرياضي اكثر تقدما فهي توازن بين الإمكانات المتوفرة في هذا المجالبشرى ومادي.
4. طبيعة المجال الرياضي ومؤسساته تختلف في أدارتها عند المؤسسات الأخرى ولذا فانه منالضروري أن يلم العاملين في هذا المجال بكافة استخدام الإدارة في المجال الرياضي.

2-1-6 ابعاد الإدارة :

ويرى سيد الهوارى مهمة الإدارة تتمثل في ثلاث أبعاد وهى:

1. **البعد الاقتصادي:** ويعتمد على:

- الفاعلية : ويعنى اختبار أفضل العناصر الأكثر ملائمة فاستخدام عناصر اكثر من المطلوب ضياع لها باستخدام عناصر وأقل من المطلوب لن تحقق الأهداف.
- الكفاءة : وتعنى استخدام العناصر التي تم اختيارها أفضل استخدام ممكن.

2. **البعد الإنساني:** ويعتمد على:

- بالنسبة للفرد : متضمنة تحقيق ذاته.
- بالنسبة للجماعة : التنسيق والتعاون بين الأفراد.

3. **البعد الزمني:** ويعنى التوازن بين متطلبات (الحاضر والمستقبل).

2-1- 7 أهم المؤثرات الأساسية في تطوير مفهوم الإدارة خلال القرن العشرين:

أ- الحركة العلمية لفر يديك تايلور: فقد نجح تايلور في تعميق مفهوم البحث العلمي في الإدارة كما أوضح أهمية الإدارة كعلم يعتمد على أسس ومبادئ تحايله للتطبيق في مختلف المجالات البشرية .

ب- المبادئ العامة للإدارة كما اقرها هنري تايول: عدد من المبادئ الأساسية التي يمكن تطبيقها في مختلف المواقف الإدارية وفيما يلي **المبادئ الإدارية الأربعة عشر** التي قررها فايول:

1- مبدأ تقسيم العمل.
2- مبدأ السلطة والمسئولية.
3- مبدأ وحدة القيادة.
4- مبدأ وحدة التوجيه.

5- مبدأ تدرج السلطة.

6- مبدأ الانضباط.

7- مبدأ الترتيب.

8- مبدأ المساواة.

9- مبدأ روح التجربة.

10- مبدأ استقرار الناقدين.

11- مبدأ توافر روح الابتكار.

12- مبدأ أولوية الصالح العام.

13- مبدأ المكافآت العادلة للأفراد.

14- مبدأ المركزية في السلفة

ج- تطبيق العلوم السلوكية على مفاهيم الإدارة: والمقصود بها تطبيق العلمي السلوكية على مفاهيم الإدارة هي تطبيق نتائج وأبحاث علم النفس، الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.

ح- المداخل الكمية والمداخل التنظيم في الإدارة: ولذلك لترشيد اتخاذ القرار الإداري ولقد اسهم ذلك في استخدام أجهزة الحاسب الآلي.

خ- الإدارة كمحور الاتجاهات والمناهج المختلفة:

ويرى الهوارى أن اختلاف التطبيق يعد اختلاف في التركيز على عنصر أو أكثر من عناصر عملية الإدارة المتمثلة في (التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، الرقابة (فإذا كان التركيز على عملية التخطيط بعناصره المختلفة وأحكام عملية الرقابة بالتركيز على معرفة الانحرافات وتصحيح المسار فان الإدارة وفقا لذلك الاتجاه تكون اقرب إلى عملية الإدارة العلمية .

إذا كان التركيز على التنظيم غير الرسمي فان الإدارة تكون اقرب إلى الإدارة السلوكية .

إذا كان التركيز على الهيكل التنظيمي فان ذلك يعنى أن الإدارة غير ديمقراطية .

إذا كان التركيز على النشاطات والمجهودات والأخذ بالحل الوسط فان الإدارة تقرب في كونها إدارة النشاط ورد الفعل .

أما إذا كان التركيز على وضع الأهداف لهيئة ووضع أهداف لكل منصب فان الإدارة وفقا لهذا المفروض تكون اقرب إلى الإدارة بالأهداف والنتائج . (ابوعنبة ، 2004م، ص 66)

2 – 1- 8 مجالات الإدارة التعليمية:

أن الإدارة التعليمية لا تختلف عن الإدارة الميادين الأخرى في كونها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها والإدارات تتفق مع الإدارة يوجهه عام في عناصرها (التخطيط،التنظيم،التوجيه ،الرقابة) أما فيما يرتبط بالتفاصيل والسياسات والإجراءات فان الإدارات تستخدمها مبني صيغة العلمية التربوية والتعليمية التي تقوم الإدارات بتحقيق أهدافها وأداء مهام النظام التعليمي والتي تتمثل في ثلاث نقاط رئيسية هي-:

- وضع الأهداف العامة للتعليم وتحديد الاستراتيجية التعلمي.
- تربية التعليمية وأعدادها للحياة في المجتمع.
- توفير القوي والإمكانات المادية والبشرية لدفع حركة العمل .

وللإدارة العلمية دور في العديد من المجالات، وفيما يلي توضح لأهم هذه المجالات:

1- **علاقة المدينة التعليمية بالمنتج:** حيث أن المؤسسات التعليمية تعد مؤسسات اجتماعية تهدف إلي تحقيق أهداف المجتمع في تربية النشىء ولذا فان الهدف الرئيسي للإدارة التعليمية هو وضع برنامج تنفيذ العلاقات بين المؤسسة التعليمية والفنية المحيطة.

2- **تطوير المناهج:**

- لها دور هام في ملاحظة الاتجاهات الحديثة التعليمية.
- توفير الخدمات من حيث الكم والكيف.

3- **هيئة التدريس والعاملين:** رسم سياسة في توفير الكم المناسب ووضع برامج لتدريبهم وبمستواهم المهني وتحديد أساليب وطرق الأشراف ومعايير تقويم عماهم. الإدارة التعليمية علي التحضير وترقيتهم.

4- **المباني و التحضيرات:**من حيث تجهيز المباني وفقا لأسس العلمية الحديثة . كما أن الإدارة التعليمية تقوم بوضع معايير مرتبطة بالإرشادات النصحيه وفقا للسياسات التعليمية والتربوية الإستراتيجية في الدولة.

ويجب مراعاة الأسس التالية في عملية تصحيح المباني التعليمية وتجهيزها:

- الموقع الجغرافي.
- نظام المباني.
- المساحة.
- التكلفة المبدأية.
- الجيدة.
- نماذج للأشكال والتصميم الهندسي.
- الإضاءة الجيدة.
- أولوية تنفيذ مراح.

(ابوعنبة ، 2004م، ص 70)

2-2 المبحث الثاني: الإدارة الرياضية:

تلعب الإدارة دوراً هاماً ورئيساً في جميع مجالات التربية الرياضية سواء على مستوى الهئيات الرياضية أو المؤسسات التربوية او حتى على مستوى الفرق الرياضية ومن أهم النقاط التي تبرز أهمية الإدارة بالنسبة للتربية الرياضية مايلي :

التربية الرياضية نوع من أنواع التربية حيث ان التربية الرياضية مظهر من مظاهر التربية تعمل على تحقيق أغراضها عن طريق النشاط الحركي المختار الذي يستخدم البدن بهدف خلق مواطن صالح يتمتع بالنمو الشامل المتزن في النواحي البدنية والعقلية والنفسية والأجتماعية تحت اشراف قيادة واعية وبذلك تكون التربية الرياضية نوع هام من أنواع التربية ويؤكد ذلك مايلي :

يفهم البعض تعبير التربية الرياضية فهماً خاطئاً وقد يرجع هذا الفهم الخاطئ الى الظروف التي مرت بها التربية الرياضية من تعدد أغراضها في مراحل تطورها المختلفة أو يرجع الى كثرة مسمياتها على مر العصور، وقد يتصور البعض الى ان الأنشطة الحركية هي التربية الرياضية ولكن في الواقع ليس هذا صحيح فالأنشطة الرياضية بمختلف أنواعها ما هي الا وسيلة من وسائل التربية الرياضية وليست غاية في حد ذاتها وبهذا المفهوم لايمكن ان تكون التربية البدنية هي التربية الرياضية، فالتربية الرياضية كل والتربية البدنية جزء حيث أنها تعني بتربية البدن فقط ولايجوز ان يقوم الجزء مقام الكل ، وهذه الحقيقة يجب ان يعرفها العامة والخاصة فلو اردنا ان تحتل التربية الرياضية مكانها اللائق في المجتمع فمن واجبنا كمربين ان نعمل جاهدين لتصحيح مفاهيم الناس حتى تتغير نظرة المجتمع لهذا النوع الحيوي من التربية وبالتالي تتغير نظرتهم للمشتغلين بها أذ ان التربية الرياضية في العصر الحديث تعتبر احد المعايير الرئيسية لقياس تقدم الأمم، والتربية الرياضية تهدف الى تحقيق أسمى القيم الأنسانية أو تعديل السلوك أو تحقيق النمو الشامل للفرد وهذه الأهداف وجه لعملة واحدة في نفس الوقت يمكن أعتبارها هدف واحد عام للتربية الرياضية .

الإدارة هي نشاط متميز له علاقة مباشرة بمعظم جوانب حياة الأنسان، وفي نفس الوقت هي وسيلة فعالة وناجحة لتحقيق الأهداف المنشودة لأي مجال من مجالات حياة الأنسان، فأن غابت الأدارة عن حياة الأنسان يحل محلها العشوائية والأرتجال مما يهدد أي مجال بالفشل.

والأدارة فن قيادة الأفراد بهدف أنجاز الاعمال وتحقيق الأهداف والفرد هنا عبارة عن المهارات المكتسبة في تطبيق العلم الحديث بحيث يؤدي هذا التطبيق الى افضل النتائج وبالأسلوب الذي يرضي اهتمامات من هم موضع التطبيق، فالأنسان كائن مركب متعدد الجوانب والتعامل معه يحتاج الى قدرات خاصة، حيث أننا لو تصورنا وجود هيئة رياضية وتعاقب عليها إثنان من المدراء تحت نفس الظروف وبنفس الإشتراطات نجد أن هذا الإختلاف في مدى تحقيق هذه الهيئة لأهدافها ويرجع ذلك الى قدرة كل مدير على تطبيق علم الإدارة في الهئية الرياضية التي يديرها. (أمال محمد ابراهيم –حماده عبد نوار ، 2016م ، ص 60–62)

وفي هذا الصدد يقول (دال) أن كثير من علماء الإدارة يرون أن الأداري الناجح هو مجموعة متكاملة من المهارات والقدرات والإستعدادات الشخصية التي لها القدرة على تشخيص وتوصيف المشكلات، وفي نفس الوقت يمتلك المقدرة على إيجاد الحلول المناسبة لكل مشكلة تصادفه وهؤلاء الأفراد موهوبون بطبيعتهم وقادرون على ممارسة الأعمال الإدارية مما يحقق مبدأ (فنية الأدارة)، والإدارة ليست فناً فحسب بل هو علم حيث أنها تعتمد على الإسلوب والأبحاث العلمية في إستخدام وسائل الإنتاج بكفاءة كبيرة، وتعتمد عليه أيضاً في حل مشكلاتها، وفي نفس الوقت تعتمد على مبادئ علوم كثيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقد يذهب البعض الى إعتبار الإدارة مهنة في حد ذاتها، فالإدارة قادرة على الإنجاز وهي الطريق الصحيح للوصول الى الأهداف والأماني والإدارة الرشيدة وسيلة فعالة للنجاح وهي قوة تحمي الأهداف من التصدع والإنهيار والضياع وتحصنها ضد المتغيرات الدخيلة التي تعمل على ضياعها والإدارة ضد العشوائية تحارب الإرتجال وتندد به، فلنا أن نتصور أي جانب من جوانب الحياة فأذا لم يكتفه التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة من خلال قرارات رشيدة وواعية فلن يكتب له النجاح لأن سوف يقتل ويكون مغترب ولا يمكن له أن يحقق اهدافه، وقد عرفت الأدارة تعريفات كثيرة نذكر منها:

- هي تنفيذ الأعمال من خلال أشخاص أخرين .
- هي مجموعة الجهود لكل أعضاء المشروع في سبيل الوصول الى أهدافه.

ومن خلال التعريفان السابقان نجد أن الإدارة هي جهد جماعي يسعى الى تحقيق الأهداف ومن وجهت نظري أن الإدارة هي نظام تحقيق الأهداف من خلال تنفيذ الأعمال بواسطة أخرين، فمدير النادي يحقق أهدافه عن طريق التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة لأعمال المرؤوسين

وتجميع جهودهم وتصويبها نحو الهدف المطلوب تحقيقه فهو لا يستطيع تحقيق هذف هذه المنشأة الرياضية بمفرده.(أمال محمد ابراهيم –حماده عبد نوار ، 2016م ، ص 62ـــــــ 65)

2-2-1 مستويات الإدارة داخل المؤسسات الرياضية:

1- الإدارة العليا.
2- الإدارة الوسطى.
3- الإدارة المباشرة. (امال محمد ابراهيم وآخرون 2016م، ص 45)

2-2-2 العوامل المؤثرة فى إدارة المؤسسات الرياضية:

- المستوى الإقتصادى .
- النمط التقليدى.
- النظام السياسى .
- النمط الميكانيكى.

2-2-3 صفات الإدارة الرياضية العلمية الفعالة:

- **الشمول:** بمعنى ضرورة تغطية الإدارة لكافة جوانب ومجالات العمل في الهئية الرياضية في حدود أختصاصها.
- **التكامل:** ويعني أن يتولى كل قسم في الهئية الرياضية جانب من التنظيم حيث يؤدي او يقوم بمهام محددة متخصصة مع مراعاة أن تكمل كافة أقسام أو أجزاء العملية الإدارية للهيئة الرياضية ككل ويكون ذلك في إطار ونسق واحد بحيث تتحقق النتائج المرجوه.
- **المستقبلية:** ويعني ذلك ضرورة أن تعمل الإدارة الرياضية ليس للحاضر فقط وإنما للمستقبل أيضاً من خلال أهداف وأماني وتطلعات في زمن أت، وعليها من خلال ذلك أن تنظر الى الماضي لتستقي منه الدروس وهنا تظهر أهمية التنبؤ بالمستقبل بأعتباره واجباً اساسياً من واجبات الإدارة الرياضية .
- **الإنفتاح:** ويعني هذا أن تتميز الإدارة الرياضية في الهيئة بالإنفتاح على البيئة التي تعمل خلالها وأخيراً فانه يتضح ان الإدارة عملية لازمة وضرورية للتربية الرياضية لانه مهما كانت قوة وصلاحية أنشطة التربية الرياضية في مجالاتها المختلفة فلن تكون قادرة على تحقيق أهدافها في غياب الأدارة السليمة . (امال محمد ابراهيم وآخرون 2016م، ص45-46)
-

2-2-4 الملامح الإدارية للمؤسسات الرياضية الناجحة :

أن الإدارة في التربية الرياضية تتطلب قدرات خاصة ومتميزة لديمومة العمل بهدف لتحقيق الأهداف المنشودة فالإدارة الناجحة تعتمد على عوامل عدة أهمها:

- القيادة والموظفين وجميع العاملين في مجالاتها والمنشأت والمرافق والمعدات والأدوات.
- الملامح الإدارية للمؤسسات الرياضية الناجحة.
- مرونة التنظيم.
- الإهتمام بالبحث والتطوير.
- فعالية نظمالاتصالات.
- التأكيد على قيمة العمل الجماعى.
- التأكيد على العلاقات الإنسانية.
- المدير سهل للعمل أكثر من كونه متخذا للقرار.
- الإهتمام بتدريب وتحفيز العاملين.
- الإهتمام بتحسين مستوى جودة الخدمات التى تقدمها.
- الإهتمام باحتياجات وإشباع رغبات الأعضاء.

وبذلك يتم تحديد طبيعة العمل والمسؤلية الكبيرة للإدارة والتنظيم في مجال التربية الرياضية وميادنها المتعدده . (امال محمد ابراهيم وآخرون 2016م، ص 52)

2-3 المبحث الثالث: الاستثمار:

الاستثمار في القطاع الرياضي هو أكثر الاستثمارات ربحية في الدول التي تستوعب المعنى الحقيقي للاستثمار أما فى السودان "يكاد" يكون محدون وفى مساحة ضيقة مع قليل من الإجتهاد لبعض المؤسسات الرياضية.

وقد قلنا أن لم يصبح بعد استثماراً مجدياً ومأموناً إذ تحفه العديد من المخاطر والصعوبات والغموض وبعيد جداً من الإحترافية وقد يكون أبسطها الدخول في متاهات وصراعات الوسط الرياضي والإعلام الرياضي وهي متاهات من دخلها قد لا يعرف كيف يخرج منها سالماً وبعيداً عن الإتهامات والشائعات والتي قد تشوه الصورة الذهنية عن المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً خاصة الشركات التى تهاب الخوض فى التجربة دون ضمانات واضحة. (لطرش الطاهر،2003م، ص 32)

أما أهم هذه الصعوبات والمخاطر فهي ضعف البيئة القانونية والتنظيمية في السودان عموماً وفي قطاع الرياضة بشكل خاص بما يسمح بجذب المستثمرين (كما فى المجالات الاخرى) لتوفير التمويل للقطاع الرياضى وبما يضمن حقوق المستثمر وبحيث لا يخشى من أن يقضي بقية عمره في المحاكم لو حدث أي خلاف.

وأعتقد أن معظم المستثمرين في هذا القطاع حاليا ينقسمون لفئتين هما الشركات الراعية للأندية وهذا نشاط تسويقي إعلامي في الأساس وبطبيعة الحال ولا يستهدف الربح المباشر وكذلك رؤساء واقطاب الأندية أو الشركات المرتبطة بهم بشكل أو بأخر وهؤلاء في الغالب ليس هاجسهم الأول الربح بل خدمة ناديهم أو الشهرة أما المناشط الآخرى (حدث ولا حرج) لا تجد من الشركات ما يدعما ويستثمر عبرها. (لطرش الطاهر،2003م، ص 33)

وحتى يكون الاستثمار الرياضي في السودان مربحا وبمخاطر قليلة وهذان هما العاملان الرئيسيان اللذان يحكمان قرار المستثمر ولهذا نقترح على الاتحاد والوزاره إعداد إستراتيجية شاملة و واضحة المعالم خاصة النواحى القانونية لتشجيع الاستثمار الرياضي مع التفكير والتركيز على الخطوات الخمسة التالية:

1- حل الإشكال الإعلامي الذي اصبح منحصر ومنقسم بين حزبين وهذا للرقي بالطرح الإعلامي الرياضي المقرؤ تحديداً والفضائي والمسموع وترشيده وكسر حدة التعصب والتحزب الذي يقود إلى الجدل السلبي والتراشق بالتهم والكلمات (المخجلة) والإنفعال الغير مبرر حول قضية ومواضيع لا تخدم الصالح العام.
2- القيام بمراجعة شاملة لكل الأنظمة المتعلقة بالاحتراف والاستثمار في السودان المحلي والأجنبي ومقارنتها بالتجارب الدولية المتطورة والتوصية بتعديل ما يحتاج إلى تعديل أو تطوير وإن لزم الأمر سن أنظمة أو لوائح جديدة أو إنشاء محاكم متخصصة ويمكن في هذا السياق إيجاد آلية للتعاون مع المجلس التشريعى (البرلمان) والإستفادة مما يضم من خبرات قانونية ورياضية.
3- إعداد دليل شامل يوضح كافة المحددات التي تحكم الاستثمار الرياضي وحقوق كل الأطراف وواجباتها.
4- إنشاء صندوق استثماري يسهم في تمويل بعض الاستثمارات الرياضية ذات الأولوية بالنسبة للرعاية والاستثمارات بعيدة المدى بحيث يدخل الصندوق كشريك مع تشجيع القطاع المصرفي على المساهمة في تمويل الاستثمارات الرياضية وإيجاد آليات ومبادرات مبتكرة للتمويل مع توفير مساحة تحكمها لوائح لمجالس الاتحادات والاندية فى امكانية التسويق الرياضى (بيع اللاعبين +والاستثمار فى الشعارات والعلامات التجارية عليها + والاعلان حول الملعب وفى سيارات النادىوغيرها) .
5- تشجيع التخصص في التسويق الرياضي كعلم مهم لا يوجد فيه الكثير من المتخصصين في السودان وذلك بالترتيب مع الجامعات ومراكز التدريب في الداخل والخارج ويمكن الترتيب مع كلية التربية الرياضية.

وبهذا قد نقنع البيوتات التجارية والشركات فى الدخول عالم الاستثمار الرياضى دون تهجس او خوف وبالتالى تصبح خزائن الاتحاد والاندية بها ما يكفى لتسير انشطتها والدخول الى اكبر البطولات من أجل التنافس وإحراز الالقاب والميداليات (لطرش الطاهر،2003م، ص 37)

2-3-1 مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح عموما، فقد يكون على شكل مادي ملموس أو غير مادي معنوي.

أموال مادية أو معنوية اقتنتها المنشأة وقامت بتصنيعها بوسائلها الخاص لإستعمالها بصورة دائمة في عملياتها وليس بغرض التنازل مقابل ربح.

-الاستثمار هو ايضاً إمتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق منه عائد في المستقبل، وقد يكون الاستثمار أصل حقيقي أو مالي، ويختلف مفهوم الاستثمار في الاقتصاد عنه في المحاسبة والإدارة المالية توجد ثلاثة مفاهيم وهي:

1- **المفهوم الاقتصادي للاستثمار:** يقصد به اكتساب الموجودات المالية وامتلاك وتحقيق رأس مال ثابت، لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف على أنه مساهمة في الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى الرفع من الجهد الاقتصادي للمنشأة والمؤسسة الاقتصادية، وتوسيع الطاقة الإنتاجية أو خلق طاقة إنتاجية جديدة.
2- **المفهوم المحاسبي للاستثمار:** مفهوم الاستثمار مرتبط مباشرة ببيانات عناصر الأصول الدائمة (مادية، معنوية، مالية) والتي تم الحصول عليها من طرف المؤسسة إما عن طريق الاقتناء أو الإنشاء بوسائلها الخاصة.
3- **المفهوم المالي للاستثمار:** يمثل إكتساب الموجودات المالية فحسب ويصبح في هذا المعنى هو التوظيف المالي للأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع.(هوم جمعه ،2000، ص20)

2-3-2 خصائص الاستثمار:

يتميز أي استثمار بمجموعة من الخصائص وهي:

1- **إيرادات الاستثمار:** تمثل الإيرادات التدفقات النقدية العائدة من الاستثمار بعد عدة سنوات، ويجب أن تغطي الإيرادات المبالغ المستثمرة فتكون الإيرادات تفوق المصروفات.

يكون الاستثمار مقبولا إذا كان :**مجموع التدفقات النقدية الداخلية >مجموع التدفقات النقدية الخارجية**

التدفق النقدي الإجمالي = الربح الناتج عن الدورة الاستغلالية للاستثمار.

التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي – الضرائب – الفوائد .

2- تكاليف الاستثمار:

تمثل إجمالي ما تم إنفاقه على الاستثمار، وتنقسم إلى:

3- **تكاليف رأسمالية:** تتمثل في النفقات اللازمة لإنجاز الاستثمار، والمتمثلة في سعر الشراء كل ما يحتاجه الاستثمار مضافا إليه المصاريف (النقل، الجمارك، التركيب... الخ) حتى يصبح الاستثمار جاهز لبدأ النشاط.

4- **تكاليف التشغيل:** هي كل المصاريف اللازمة لبدأ النشاط وعملية الإستغلال، وتتمثل هذه المصاريف في مصاريف شراء المواد الأولية والأجور والمصاريف الأخرى.

5- **دورة حياة الاستثمار** : تتمثل في المدة التي تتحقق فيها إيرادات صافية، ويجب التفرقة بين العمر الاقتصادي والعمر الإنتاجي.

- العمر الاقتصادي: هو تلك المدة التي يتم فيها تشغيل الاستثمار.
- العمر الإنتاجي: هي تلك المدة التي يكون فيها الاستثمار صالحا للإنتاج.

6- **القيمة المتبقية** :عند استعمال واستغلال الاستثمار، تبقى له قيمة تجارية متبقية،ومن الصعب تحديد هذه القيمة كلما كان عمر الاستثمار أطول.

7- **المخاطر** :ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار لعدم التأكد من تحقيق العائد في المستقبل، وسيتم التطرق إلى مجمل المخاطر الاستثمارية لاحقا.

2-3-3 : دعائم وأسس الاستثمار:

تبنى الاستثمارات على أربعة دعائم أساسية وهي:

- **الموارد المتاحة:** هي كل الأموال التي يمكن توفيرها من مدخرات المستثمر، أو ما يمكن إقتراضه من السوق، أو الأموال الموجودة في شكل إحتياطات أو أرباح غي رموزعة في المنشأة أو مخصصات نقدية لإهتلاكات الأصول الثابتة أو غيرها.
- **المستثمر:** وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقبل قدرا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة، وذلك من أجل تحقيق أغراض مادية وغير مادية.

- **الأصول:** وهي الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله المتمثلة في مختلف الأصول كالعقارات والمشروعات المستثمرة في الزراعة والصناعة والخدمات الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس آثارها على الإنتاج.
- **غرض المستثمر:** هو ما يتوقعه المستثمر من استثماراته والتي تتحمل قدراً من المخاطر، وقد يكون العائد ماديا أو مصلحة عامة.

2-3-4 أنواع الاستثمار:

توجد أنواع كثيرة ومختلفة من الاستثمار والمتمثلة فيما يلي:

1- **حسب آجال الاستثمار:**

- استثمارات قصيرة الأجل: تكون مدة توظيفها أقل من سنة أو تساويها، وتهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية وتحقيق بعض العوائد، وتتميز بسيولتها وسهولة تحويلها إلى نقدية.
- استثمارات متوسطة الأجل: تتجاوز مدة توظيفها السنة، حيث قد تصل إلى 5سنوات.
- استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة توظيفها 5سنوات فقد تصل إلى 15سنة أوأكثر، والغرض من هذا النوع هو تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

2- **حسب العائد الناجم من الاستثمار:**

- استثمارات ذات عائد ثابت: تكون قيمة العائد ثابتة، مثل قيام المستثمر بالاكتتاب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات، والأسهم الممتازة، وإيداع الأموال لدى البنوك.
- استثمارات ذات عائد متقلب: يكون العائد فيها متقلب من فترة لأخرى كالاكتتاب في الأسهم العادية أو المتاجرة بالسلع والخدمات.

حسب قطاع الاستثمار:

- الاستثمار في قطاع الأعمال العامة: يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء أكان ذلك في شكل سلع أو خدمات، باستثناء الهيئات التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين كالبنوك وشركات التأمين.

- الاستثمار في قطاع الأعمال المنظم: يشمل الشركات المساهمة والتوصية سواء كانت تابعة للدولة أو للقطاع الخاص.
- الاستثمار في قطاع الأعمال غير المنظم: يشمل شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة.
- الاستثمار في قطاع الخدمات العامة: يمثل قطاع الدولة وما تقدمه من خدمات، ويشمل هذا القطاع الخزينة، والإدارة الحكومية والجماعات المحلية.
- الاستثمار في قطاع الأفراد: يشمل الأفراد والمؤسسات الفردية، والهيئات العامة.
- الاستثمار في قطاع العالم الخارجي: يشمل المؤسسات الأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات الخارجية.
- الاستثمار في قطاع الوسطاء الماليين: يشمل المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين.
- الاستثمار في قطاع البنوك: أي الإيداع لدى البنوك أو الاكتتاب في السندات والأسهم.

3- حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين:

- استثمارات المؤسسات التجارية: وهو الاستثمار في المؤسسات التي تعتمد في درجة أساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات، هذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.
- استثمارات المؤسسات الزراعية: أي الاستثمار في المؤسسات التي تعتمد نشاطهاأساسا على الزراعة، وهي تعرف بإرتفاع مخاطرها وإنخفاض معدل العائد المتولد نظراً لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.
- استثمارات المؤسسات الصناعية: أي المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع.
- استثمارات المؤسسات الخدماتية: تعتمد على تقديم خدمات مختلفة للجمهور كالماء، الكهرباء والاتصال.
- استثمارات المهن الحرة: وهي المهن الحرفية كالنجارين والحلاقين.
- استثمارات عقارية: تقوم على إمتلاك العقارات وبيعها، وإقامة المباني وتأجيرها أو بيعه.

- استثمارات حقيقية أو عينية: تشمل الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة، وتؤدي إلى خلق قيمة جديدة، ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي:العقارات، السلع والمشروعات الاقتصادية.
- استثمارات غير حقيقية أو مالية: لا تؤدي إلى خلق القيم، وإنما إلى إنتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، وتشمل أيضا تداول الأدوات المالية كالأسهم والسندات وتتميز ب :

- وجود أسواق منظمة بدرجة عالية تسهل العمل بالأصول المالية.
- إنخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.
- وجود وسطاء ماليين متخصصين.
- الانتشار الواسع للأدوات المالية الاستثمارية.

4- **حسب حجم الاستثمار:**

- استثمارات صغيرة: تمتاز بصغر قيمة المبالغ المستثمرة، وصغر المؤسسات التي تقوم بها من حيث حجمها وعدد عمالها ورأسمالها ونتائج أعمالها.
- استثمارات كبيرة: تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة، وتقم بهذه الاستثمارات مؤسسات كبيرة في حجمها وانتشارها.

5- **حسب من يقوم بالاستثمار:**

- استثمار شخصي أو فردي: يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين احتياجاته والعمل به والبيع، أو يقوم بالاكتتاب بالأوراق المالية، هذا النوع ضيق الانتشار لأنه يصعب على شخص بمفرده أن يحيط بكافة جوانب النشاط.
- استثمار مؤسساتي: هو استثمار تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة، هذا النوع هوالأكثر شيوعا ورواجا وتكورا، وكذلك ذو أثر على الحياة الاقتصادية لمجتمع ما.

6- **حسب جنسية الاستثمار:**

- استثمار محلي أو وطني: تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية أو محلية سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات. لهذه الاستثمارات الأولوية على الاستثمارات الأجنبية في الكثير من الدول. حيث تحصل في بعض الأحيان على امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليهاالمستثمر الأجنبي.

- استثمار أجنبي: تقوم به الشركات والمؤسسات الأجنبية، وقد تزايد دور هذا النوع بالحصول على عوائد عموما كبيرة، ودرجة مخاطرة أقل منها في الاستثمار المحلي.

7- **حسب الهدف من الاستثمار:**

- استثمار تعويضي(إحلالي) يتمثل في تعويض الاستثمار القديم المهتلك أوالمستعمل، باستثمار آخر جديد له نفس الخصائص التقنية مع الاستثمار القديم نجد في هذا الاستثمار مختلف العناصر التي تهدف إلى الحفاظ على إمكانات الإنتاج على نفس الوتيرة.
- استثمار التحديث (العصرنة) تسمح بتحسين إنتاج المؤسسة، بحصص هذا النوع أساسا لتخفيض تكاليف الإنتاج.
- استثمار التوسيع: بحصص ليمكن المؤسسة مواجهة ارتفاع الطلب سواء بتطوير وتحسين الإنتاج الذي تنتجه المؤسسة أو إطلاقها لمنتوج جديد، بهدف الزيادة في الطاقة الإنتاجية.
- استثمار إستراتيجي: ينقسم هذا الاستثمار إلى ثلاثة أنواع:

- استثمارات هجومية: تهدف إلى الحصول على أقساط جديدة في السوق وتمركز استراتيجي للمؤسسة مقارنة مع منافسيها.
- استثمارات دفاعية: تسمح للمؤسسة بالحفاظ على تموقع تنافسي على مستوى السوق التي تمتاز بمنافسة شرسة.
- استثمارات التنويع: تخص هذه الاستثمارات إستراتيجية تنويع أنشطة المؤسسة. (عبد الغفار حنفي، سمية قري قوص،2000، ص12)

2-3-5 أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية:

1- **تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر من توظيف ماله هو تحقيق ربحية مناسبة تعمل على استمرار الاستثمار، لأن ضعف الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف علىالتمويل وربما تصفية الاستثمار بحثاً على مجال أكثر فائدة، من هنا نجد بأن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة.

2- **المحافظة على رأس المال الأصلي للاستثمار:** وذلك من خلال المفاضلة بين الخيارات الاستثمارية والتركيز على أقلها مخاطرة، لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح، ولكن وإن لم يحقق الاستثمار ربحا فعلى الأقل يسعى المستثمر للمحافظة على رأسماله الأصلي.

3- **إستمرارية الدخل وزيادته:** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدا على الاضطرابات والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري.

4- **ضمان السيولة اللازمة:** لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، تجنبا للصعوبات المالية التي قد يتعرض لها الاستثمار.

2-3-6 أهمية الاستثمار:

إن للاستثمار أهمية في الحياة الاقتصادية للمجتمع، والمتمثلة فيما يلي:

- المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية، لأن الاستثمار يعطي إضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة
- المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي، وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- المساهمة في مكافحة البطالة من خلال استعمال الأيادي العاملة، مما يؤدي إلى محاربة الفقر والجهل.
- المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الاستثمار قد يتطلب إقامة بناء أو شق طريق أو جسر.
- دعم ميزان المدفوعات، خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة والتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية.
- المساهمة في الأمن الاقتصادي لمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجاتالمواطنين من خلال قيام الاستثمارات التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمية،كما يساهم أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.

2-3-7 تصنيفات مخاطر الاستثمار:

تتعرض العملية الاستثمارية إلى مخاطر متعددة، فمهما كانت عوائد الاستثمار كبيرة فلا يكاد يخلو أي استثمار من احتمالا الخسارة وعدم تحقيق العائد المتوقع بسبب سوء التنبؤ وعدم دقة التوقعات نتيجة عدم التأكد من المستقبل.

يعرف F.H.Knight الخطر الاستثماري بأنه "الحالة التي تكون فيها الاحتمالات والتوقعات مرتبطة بالتغيرات المستقبلية، والمستقبل تكون أحداثه إحتمالية وغير أكيدة."

1- **المخاطر النظامية:** هي تلك المخاطر التي تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام وليس للاستثمار بحد ذاته دورا رئيسي فيها. لذلك نجدها تؤثر على المستثمرين كافة بدون استثناء، والتنوع الاستثماري ليس حلا إلاّ أنه يمكن التخفيف من حدتها بقياسها ببعض المعاملات والمعايير.

2- **المخاطر غير النظامية :** هي تلك المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار لا من طبيعة النظام المالي العام، لذلك خاصة بالاستثمار، وتأتي كنتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره. من هنا يمكن تفادي هذه المخاطر وتجنبها بشكل كبير من خلال التنوع الاستثماري وحسابها بالانحراف المعياري. (عبد الغفار حنفي، سمية قري قوص،2000، ص16)

2-4 المبحث الرابع: التمويل:

2-4-1 المال في اللغة:

"هو ما ملكة الإنسان من جميع الأشياء وجميع أموال، وهو في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على ما يقتنى ويملك، وأكثر ما تطلقه العرب على الإبل لأنها أكثر أموالهم، وعليه فالمال في اللغة: كل ما يقتنى ويحوزه الإنسان بالفعل سواء أكان عينا أم منفعة.

2-4-2 مفهوم التمويل:

هو أحد العلوم التطبيقية لعلم الاقتصاد والذي يختص بالبحث عن إستخدامات رأس المال إنتاجيته ومصادره ووسائل تنميته، وهو يعنى توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادر هذا التمويل سواء التمويل الذاتي أو الخارجي.

يختص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال وهو يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها و تدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

والتمويل يعنى الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع و التي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة.

ومن الوجهة التاريخية تعرّض النشاط الاقتصادي لتطورات جذرية، ومر بمراحل عديدة عبر التاريخ الاقتصادي، ومن البديهي أيضاً أن يرافق هذا التطور تطور آخرملازم له في أساليب وأشكال التمويل، فحين اعتمد الاقتصاد التقليدي على عملية تجديد الإنتاجالبسيط،اعتمد الاقتصاد في المرحلة الثانية على التوسع أفقياً وعمودياً، وفي كلتا المرحلتين إختلف جذرياً القانون أو الدافع الأساسي للنشاط الإقتصادي، ففي الحالة الأولى كان الهدف الأساسي من عملية الإنتاج إشباع الحاجات الشخصية المباشرة، في حين أصبح الحصول على الربح الأقصى القانون الأساسي في مرحلةالتطور نحو الرأسمالية. ففي المرحلة الأولى لم يكن للتمويل والبحث عن مصادره أهمية كبيرة في مزاولة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الاقتصاد الرياضى. أما مع الانتقال إلىالرأسمالية وتزايد دور النقد في العمليات الاقتصادية تطور مفهوم التمويل فى المجال الرياضى من الناحية العلمية والتطبيقية، واتخذ البحث عن مصادره وأساليبه أشكالاً متنوعة، وبدأ يكتسب أهمية متزايدة في عمليات التمويل لمشروعات الرياضة بغيةتحقيق أقصى ربحية اقتصادية

ممكنة.وقد ارتبط مفهوم التمويل في المجال الرياضي فى السودان بمصادر التمويل الحكومي، والذاتي والأهلي.

2ـ 4 ـ 3 تعريف التمويل:

التمويل: يعنى التمويل بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات و الشركات من الموارد النقدية و تحديد سبل جمعها و استخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم، عليه فإن مصطلح تمويل يجمع بين التالي:

- دراسة النقود و غيره من الأصول.
- إدارة هذه الأصول و رقابتها.
- تحديد مخاطر المشاريع و إدارتها.
- علم إدارة المال.

في صيغة الفعل فإن كلمة تمويل تعني توفير الاعتماد المالي، للإعمال أو للمشتريات الفردية الضخمة (مثل السيارات و المساكن)، يقول (موريس دوب) التمويل وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة، أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، و كذلك يعرفه على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام.

كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد و إلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد، وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية.(عبد الغفار حنفي، سمية قري قوص،2000، ص20)

كما يعرف أيضاً التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة، الذي تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد والمؤسسات ومنظمات الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية من خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها و ذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و

الخدمات و أن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها و الخاصة و في الوقت المناسب، ويرتبط المال بالاقتصاد في أن الاقتصاد يدرس الدوافع التي تؤثر فى محاولة الإنسان القيام بتنظيم وإدارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية في حدود معتقدات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه.

كما عرف على انه (العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن آن تزيد من ثروات الأمم

وعرف التمويل حسب طبيعته على انه مجال تخصصه وظيفي يدخل ضمن التقسيمات العامة لإدارة الإعمال ويمكن تعريفه بأنه (إدارة التدفقات النقدية في منظمة ما وقد تكون هذه المنظمة منظمة إعمال أو بنك أو نادياً ومركز شباب)، ويهتم التمويل بالتدفقات النقدية الفعلية وكذلك الالتزامات المستحقة علي المنظمة.

وفي لغة الاقتصاد، بوصفه تأمين التمويل اللازم من مصادر متنوعة في صورةقيم نقدية أو عينية ذات قيمة نقدية، واستخدامها في تكوين القيم المادية والحفاظ على استمراريتها، ويندرج في تعريف التمويل بمفهومه الواسع جميع المعاملات والصفقات المالية التي يؤدي استخدامها إلى تغييرات في تركيب القيم المادية وعلاقات الملكية، وتظهر عادة في إطار معين «الميزانية»، مصادر رأس المال ومكوناته والحقوقوالالتزامات المالية الأخرى.

والمهمة الأساسية للتمويل بوجه عام هي تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية اجتماعياً، لتحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي، وتحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذهالمخصصات في العمليات المادية التي يتم إنجازها على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى المؤسسات.

تُحدِّد السياسة المالية أساليب التمويل، وهي تتطلب لتحقيق أهدافها لاالخبرة في هذا المجال فقط، بل القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق ربطها مع سياسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة كأسلوب دقيق وهادف للاستخدام الأمثل للإمكانيات التمويلية المتاحة في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، بغية تنفيذ أهدافها المحددة عبرتحقيق الموالفة Combination المثلى،

لضمان استمرارية المؤسسات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أفضل ربحية اقتصادية ممكنة.

ويمكن تمييز أسلوبين في التمويل علىمستوى المنشأة، فالتمويل هو جميع أنواع الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة والهيئة علي اختلاف أنواعها، وكذلك الالتزامات المالية المستحقة عليها (سيد محمد السيد محمد، 2004 م، ص 34)

2-4-4 مجالات التمويل:

تتمثل مجالات التمويل في الأتي:

أولا: التمويل العام:

وهو ذلك النوع من التمويل الخاص بالحكومة، ويستهدف تحقيق أهداف غير ربحية وغالباً ما توجه إيراداته نحو الخدمات.

ثانيا: المنظمات التمويلية:

وهي مثل البنوك وشركات التامين، وهذه المنظمات تهتم بتجميع المدخرات بالدرجة الأولي.

ثالثا: الإدارة المالية:

وهي التي تقوم بدراسة المشاكل المالية في المنظمة، كما أنها تبحث عن الأنشطة المربحة ومصادر الأموال الرخيصة .(الزعبي محمد هيثم،2000، ص75)

2-4-5 أهمية التمويل فى المجال الرياضي:

أن الرياضة ظلت و لفترة طويلة خارج إهتمامات الاقتصاد، لكن الشواهد الحديثة أثبتت انه إلى جانب الترفيه، فاتصالها وثيق بالقيم الاستهلاكية كالصحة والإنتاج، خاصة بعد أن شهدت صناعة الرياضة تطوراً مذهلاً في نظم الإدارة والتمويل كما وأصبحت تعتمد على فلسفة النظام الرأسمالي الذي، يعمد إلى توفير فرص المنافسة على العرض والطلب، خاصة بعد أن أصبح الاقتصاد الحر الذي يعتمد على رأس المال الأكثر انتشاراً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وأصبح اقتصاد

السوق هو الغالب في جميع أنحاء العالم وهذا النظام لا تسعى فيه الدولة إلى السيطرة على وسائل الإنتاج وأصبحت المنافسة حرة وبدأ مضمون الاحتكار الحكومي للاقتصاد في الاندثار الجزئي، وعلى هذه ألمبادئ دخلت النظريات الاقتصادية الحديثة الى مجال الرياضة بتقليص سيطرة الحكومة ونظرتها إلى كون الرياضة للجميع وعلى الحكومة أن توفر كل الاعتمادات المالية وتسيطر على مدخلات الرياضة ومخرجاتها.

وعلى أساس هذه النظريات الحديثة التي تعتمد النظام الرأسمالي والاقتصاد الحُر أصبحت الرياضة تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء بإعتبارها منتجاً أو شريكاً للإنتاج أو كقيمة مضافة، و هناك دراسات عربية واجنبية مهتمة بالميدان، أثبتت أن الرياضة تمارس من قبل قاعدة عريضة لذا، أصبح يخصص لها جزء هام من الدخل القومى ولها ميزانية مبوبة تصدر عن وزارة المالية لتوفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الرياضية و تطويرها، هذا بجانب فتح باب الاستثمار فى بعض أنشطتها، و ذلك حسب جدولة الأنشطة الرياضية بالاتحادات الرياضية المحلية والقومية والدولية بجانب المشاركات في التظاهرات الرياضية الإقليمية والدولية لذا يتم تخصيص مبالغ نقدية الخدمات الرياضة وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع الرياضية، حيث أن ميزانية التمويل الرياضي توجه، نحو البني التحتية وما تتطلبه من منشآت رياضية ومعدات وأجهزة بالإضافة إلى احتياجات الموارد البشرية من تدريب وتحكيم وإدارة ومشاركات خارجية واحتفالات محلية وقومية شراء الملابس وإصدار المجلات و إقامة المباريات الرياضية .

لكن إغفال هذا الجانب من طرف الفاعلين في الميدان الرياضي خصوصا بالعالم الثالث، يشكل خطراً لا على السير الطبيعي للرياضة بل على مقاومتها للمتطلبات الاقتصادية لذا، فان لم تكن هناك موازنة بين المداخيل و المصاريف بمختلف أنواعها بما فيها مستحقات الرياضيين ، يجعل العجز الدائم هو القاعدة ، و ان تراكمه يؤدي إلى غياب الدولة عن الساحة الرياضية العالمية.(عمرو احمد الجمال، 1998م)

وقد شهد الوقت الحاضر ارتباطاً وثيقاً بين الرياضة والمصالح التجارية وبدأت معها ظواهر تجارية عرفت برعاية المشروعات المدرة للمال كأندية خاصة تهدف إلى الربح الصريح او كمظهر من مظاهر الرعاية والإعلان عن نشاط إقتصادى معين او الأكاديميات التى تنتج

الأبطال المميزين ولأن المسالة لا تتعدى كون المؤسسة الرياضية في العالم، تعمل كمؤسسات اقتصادية على رعاية مصالحها التجارية، و تهدف قبل كل شئ إلى جعل الرياضة مصدرا للربح، و وسيلة دعاية ناجحة خصوصا، وأن العصر الحديث يشهد، ارتباطات كبيرة بين الرياضة و المصالح التجارية، وأصبح الهدف الرئيسي من وراء إقامة الأنشطة الرياضية هو المنافسة والربح المادي وتغطية النفقات، وإقامة الأنشطة الرياضية التي تتصف بالجودة لما في ذلك من منافع متبادلة، عليه يعتبر:

- توافر المال عامل أساسي لتحقيق أهداف المؤسسات الرياضية " الأندية – مراكز الشباب الاتحادات الرياضية المختلفة ".
- يعد أداة من أدوات التخطيط لتحقيق أهداف المؤسسات الرياضية المختلفة ويتمثل في الموازنات التخطيطية والتقديرية اللازمة لكل سنة مالية.

فلا عجب إذا علمنا أن العديد من الأندية الرياضية، تتداول أسهمها في بورصة وول ستربت وتعتبر هذه الأندية مؤسسات منتجة، و هنا يمكن أن نتساءل ماذا بإمكان نادي رياضي أن ينتج؟ فالإجابة البديهية هي الفرجة و تبعاتها من إشهار بطرق مباشرة أو غير مباشرة، مما يدعو إلى الإقرار أن العلاقة بين الرياضة و الاقتصاد تتصل برعاية المصالح التجارية و الاستهلاكية أو بمفهوم آخر، تبقى ذلك الجسر الخفي الذي تمرر من خلاله الشركات خطاباتها إلى أبنائها الحقيقيين و المحتملين آخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدين و النتائج المحصل عليها من طرف الأندية ، و لهدا السبب فالمنافسة تكون على أشدها بل أحيانا شرسة بين المعلنين للظفر بحق نشر إعلاناتهم خلال المباريات الحاسمة التي تشتد فيها التحدي والمنافسة، مما ينعكس إيجابيا على خزينة الأندية والمعلنيين فى آن، حيث تصبح الملاعب الرياضية في هذه الحالة أندية خاصة لتبادل منافع مشتركة وعلاقات مهنية تجارية نفعية.

ويصبح التمويل الذاتي للأنشطة الرياضية فعالاً وذا كفاءة عالية من خلال التدبير المالي و التسويق بطريقة إستراتيجية علمية خارجة عن إطار الارتجالية ، فمعاملة النادي على انه مقاولة رياضية، يجعل رؤية المتتبعين للأندية، تتغير فمثلا تصبح اللاعبون استثماراً، لا يمكن الاستغناء عنه، و يتضح ذلك في قيمة الانتقالات، التي تشكل خمسة و عشرون في المائة من مداخيل الأندية الرياضية، حيث بلغ تسجيل لاعب واحد خمسمائة الف دولار. (عبد الغنى النعمان،2011م، ص20)

والسياسة الاقتصادية و التنموية التى يتبعها السودان أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده, تتطلب وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو, حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع, ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع في المجال الرياضي وتحقيق سياسة البلاد التنموية فيه.

وفى مجال الرياضة يعتبر إنتاج اللاعبين من أهم مجالات استثمار الموارد البشرية كرؤوس أموال وتخصيص الموارد بكفاءة حتى يتم إنتاج السلع والخدمات المرغوبة بالكميات المطلوبة، وبالتالي يمكن:

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن, العمل...).
- إيجاد فرص العمل وتوفير مناصب شغل جديدة. (عبد الغنى النعمان،2011م، ص20)

2-4-6 الموارد المالية فى المجال الرياضي:

المورد هو مساعدة أو دعم يمكن أن يخطط لجلبه للمساعدة في تحقيق حاجات عاجلة او خطط لها، و تحديدها، والتعرف عليها، ثم الحصول على الموارد المطلوبة، وتحتاج كل مؤسسة رياضية إلى دعم مالي لتنفيذ برامجها ومشروعاتها ، وضمان الدعم المالي الكافي.

تتلقى معظم المؤسسات الرياضية في السودان مواردها المالية من الحكومة مع أموال إضافية واردة من التضامن الاولمبي ،وجمع الأموال من، رسوم العضوية والمنح والتسجيلات وما تمنحه الحكومات القومية والمحلية والهيئات والمؤسسات ورعاة الرياضة والهبات من الاتحادات الدولية وهى من أكثر المهارات أهمية للمدير التنفيذي الادارى.

وقد ارتبط التمويل فى المجال الرياضى فى السودان من ناحية مرحلية هيئة المراهنات الرياضية (التوتوكوورة) كمورد يمثل اقل الاعباء على الخزينة العامة وعلى افراد المجتمع اعتمادا على التجارب الاوربية كالرهان علىنتائج مباريات الدورى المحلى او منافسات سباق الخيلواصار اوراق اليانصيب والاستفادة منها وتوظيفها لبناء مشروعات الرياضة، ثم صدر الممرسوم

الجمهورى سنة 1975م أنه لا يجوز للهيئات الرياضية الدخول فى مراهنات مالية لتعارض الامر مع تشريعات الحلال والحرام فى الشريعة الاسلامية واستند الى قاله تعالى(ياأَيها الَّذين آمَنوا لا تَأْكُلوا الربا أَضعافًا امضاعَفَةً واتَّقوا اللَّه لعلَّكم.." آل عمران 130)

ومما سبق يمكن القول: إن الشريعةا لإسلامية تحفز على تمويل الرياضة شريطة أن يكون في، دائرةالحلال، وطلبت كثير مال الرياضة وزيادتها لنوعية والكمية في إطارالسبل التي شرعها منهج الله. (عبد الغنى النعمان، 2012م، ص20)

2-4-7 أشكال التمويل:

هناك عدة أشكال لتمويل و التي نذكر منها :

التمويل المباشر و غير المباشر:

التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين الاتحاد والجهة الممولة دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، و هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المؤسسة الرياضية فيمكن أن يكون المنح التعليمية للإداريين الرياضيين والاستشارات الإدارية للجنة الاولمبية والمنتديات الإقليمية التي تنظم بالتعاون مع الهيئات العالمية.

أ- التمويل الحكومي: هو الدعم المالي الذي تخصصه الحكومة لكل مؤسسة رياضية، وتلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أذون الخزينة، بجانب دعم الولايات وصندوق دعم المناشط الرياضية الذي ترعاه وزارة الشباب والرياضة والذي تتشكل مصادر إيراداته من عائد إيجار المرافق التي تملكها والتي توصف جملة بأنها إيرادات ضئيلة.
والإنفاق على البني التحتية والأساسية من منشآت رياضية وصيانتها, والنهوض بالرياضة من صميم عمل الدولة, ولكن لضعف الهيكل الاقتصادي للرياضة فى السودان، يقيم الإنفاق الحكومي على انه ضئيل ولا يتماشى مع التطور العالمي الهائل في مجال البني التحتية والمنشآت الرياضية والتدريب والإنفاق على اللاعبين والمدربين ,مما يؤكد حاجة الرياضة إلى ، بحث بدائل للتمويل الحكومي فى مجال الرياضة. وقد ارتبط تطور المجال الرياضي بتقدم الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، جعل واقع التمويل يعتمد على الدولة بنسبة كبيرة وعلى التمويل الذاتي بنسبة ضئيلة ، رغم ان دعم الدولة غير مستقر ولا يفى بكافة الحاجات. (حسن احمد الشافعي، 2006م، ص45)

ب- التمويل الأهلي: هو كل التبرعات المالية والعينية التي يقدمها رجال الأعمال أو الإفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة، وقد تكون أموال سائلة أو هبات أو أنشاء أو أصلاح أو أدوات ومعدات وأجهزة رياضية .ويتمثل في الرعاية من قبل الشركات الكبيرة كشركات الاتصالات والمشروبات الغازية، ولكنها توصف أيضا بعدم استمرارية التمويل لان دعم الرياضة يعتمد على عقلية الإداريين لذا فهي عرضة لتغير السياسات بتغير المديرين وأعضاء مجالس أدارتها و الأفراد, وعموماً فالاعتماد على هذا المصدر يُعد مجازفة بتطوير الرياضة ودعم الرياضة من القطاعين الاهلى والخاص أيضا يعتبر دعم متقطع ويعانى من ضعف الموارد المالية المستقطبة من القطاع الخاص ومن الجمهور لتمويل الأنشطة المتنوعة ،لذا يمكن القول إن واقع تمويل الرياضة في السودان يبين انه من أضخم المشكلات التي تعيق التطور في هذا المجال، ومواكبة المتغيرات والمؤثرات التكنولوجية.ذلك أن طبيعة ونمط التمويل, يؤثر على مستوى الأداء والتمثيل واستقرار ونجاح المواسم الرياضية ونماذج المشاركة الاقتصادية في الرياضة تجسد أتجاهات سلوكية ومفاهيمه متعددة الإشكال والمضامين وقد تم تناولها على مستوى اللجنة الاولمبية الدولية ، وعليه أصبح من السهل معرفة ، والرعاية من قبل الشركات الكبيرة ودعم الرياضة من القطاعين الاهلى والخاص يعتبر دعم متقطع ويعانى من ضعف الموارد المالية المستقطبة من القطاع الخاص ومن الجمهور لتمويل الأنشطة المتنوعة.

العلاقة التجارية الربحية بين الرياضيات ومنظمات التجارة والإعمال، وتنافس هذه المؤسسات بجانب الشركات ألكبري لتعزيز مكانتها في مجالات التمويل والمنشآت الرياضية والتي يمكن وصفها بالضخامة لأن الشركات التي تتعامل في هذا المجال من خلال مشروعات الإنشاء والبناء في المجال الرياضي يعد جاذب لرأس المال لما له من جمهور واسع وروابط دولية وعلاقات وتنوع الأنشطة و المال الضخمالذي يوظف بالرياضة من خلال الأندية تحديداً, حيث يتم استثمار رؤوس أموال كبيرة فيها, في مجالات فنية وإدارية وتنظيمية إعلامية، جعل المستثمر يتجه لدراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مجال الرياضة حيث يلعب الاستثمار دوراً مهماً وحيوياً في تطور الأندية الرياضية والمجتمعات وهو واحد من أهم العمليات الاقتصادية ذات الفوائد الكبيرة والمتعددة وذات المردود الإيجابي نحو بناء إستراتيجية اقتصادية مستقبلية ترتكز عليها تطوير الأجيال الرياضية ، ويعد الاستثمار في المجال الرياضي بصفة عامة وفي المنشآت الرياضية بصفة خاصة من أكثر الاستثمارات ربحية في الدول التي جربت هذا النوع من الاستثمار إذا تم استيعاب المعنى الحقيقي للاستثمار لأنها تعد أرضاً خصبة لمختلف مجالاتالاستثمار لما له من أهمية مزدوجة في فوائده وعائداته نحو العمران والتطور والرقي بخدمات الاتحادات والأندية الرياضية وتخطيط وعمرانية **المدن** .(حسن احمد الشافعي، 2006م، ص47)

2-5 المبحث الخامس: التمويل الذاتى:

ويشمل مساهمة صاحب أو أصحاب المنشأة في التمويل، ويعنى استخدام جزء من إيرادات المنشأة في عملية التمويل وفق قرارات إدارة المنشأةوبغيةتوضيح مفهوم التمويل الذاتي، لا بد من المقارنة بين هذا المفهوم ومفهوم رأس المال الخاص، فمن وجهة النظر القانونية يعرّف رأس المال الخاص بأنّه أحد مصادر التمويلالذي يحدد التزامات صاحب أو أصحاب المنشأة، أو بمعنى آخر الإمكانيات المالية التي يتوجب على أصحاب المنشأة توفيرها لممارسة نشاطها الاقتصادي، وفي بعض الحالات قد ينسب إلى رأس المال الخاص الممتلكات الشخصية لصاحب المنشأة الفردية أو لأصحاب شركات الأشخاص (الشركات التضامنية على سبيل المثال)، وهذا النوع من الملكية لا يظهر عادةفي ميزانيات المنشأة، سواء كانت منشأة فردية أو شركة أشخاص، ومن البديهي أن يؤخذ بالحسبان في تحديد الملكية الفردية التزامات الفرد تجاه الغير، ومهما تنوعت التفسيرات فمن المتعارف عليه أن رأس المال الخاص، كأحد مصادر التمويل هو رأس المال الخاص المرتبط فقط بالنشاط الاقتصادي للمنشأة، مهما اختلف شكلها القانوني، أو هوالمخصصات المالية التي توضع تحت تصرف المنشأة لمدة طويلة من الزمن، وهي تمثل الفرقبين قيمة ممتلكات المنشأة والالتزامات المالية المترتبة عليها تجاه الغير والتيتظهر في جانب المطالب من ميزانية المنشأة، وعلى هذا الأساس فإن التمويل الخاص هورأس المال الخاص أو مساهمة أصحاب المنشأة في التمويل بقيم نقدية أو عينية من خارجالمنشأة، بحيث يحق لهم المشاركة في توزيع الربح وإدارة المنشأة، كما يتحملون مقابلذلك نصيبهم من الخسارة.

ويختلف مفهوم التمويل الخاص عن مفهوم التمويل الذاتي الذي يأتي من داخل المنشأة باقتطاع نسبة معينة من الإيرادات التي تحققها المنشأة وتحتفظ بها مصدراً من مصادر التمويل، يوضع تحت تصرف المنشأة لمدة غير محدودة أويستخدم كلياً أو جزئياً بعد مدة ما، لتسديد التزامات مالية معينة، فإذا ظهرت مصادرالتمويل الذاتي في ميزانية المنشأة (على سبيل المثال الاحتياطيات، أو تعديل قيممتلكات المنشأة) يطلق عليها التمويل الذاتي الحر، وإذا لم تلحظ في الميزانية،فيطلق عليها التمويل الذاتي الخفي (على سبيل المثال الاحتياطيات المجمدة) وقد تكونخاضعة للضريبة أو معفاة منها.(عمرو احمد مصطفي سالم، 1999م)

2-5-1 أنواع التمويل الذاتي:

أ- **التمويل الذاتي الحقيقي:** وهو من وجهة نظر صاحب المنشأة زيادة رأس مال المنشأة، باقتطاع حصة من الربح المتحقق، بعد خصم الضريبة المترتبة عليه، وقبل أن تتم عملية توزيع الربح الصافي.

إذ يتخلى مالك المنشأة أو المساهم عن هذه الحصة لزيادة رأس مال المنشأة، ويظهر هذا الجزء في حسابات الاحتياطيات في شركات الأموال، في حين يدمج مع رأس المال الأساسي في المنشأة الفردية.

ب-**التمويل غير الحقيقي:** ويختلف عن التمويل الحقيقي الذي ينجم عن تراكم جزء من الربح الصافي، والذي يصبح جزءاً من رأس المال الأساسي. في حين يوفر التمويل غير الحقيقي إمكانيات مالية جديدة لمدة زمنية معينة، وجب عندها إعادة تسديدها مقابل التزامات مالية يتوجب على المنشأة الوفاء بها عندما يحين استحقاقها، ويتكون التمويل غير الحقيقي من مصادرمتنوعة، منها ما يتأتى من مزايا وإعفاءات ضريبية، مثل إحتياطي إرتفاع الأسعار واحتياطي استبدال الآلات وإحتياطي تشجيع التصدير وغيرها التي تنص عليها القوانين الضريبية، ومصادر أخرى مثل المبالغ المقتطعة للضمان الاجتماعي أو الرعايةالاجتماعية أو الاحتياطيات المجمدة لأغراض معينة، أو الإيرادات الناجمة عن إحتياطي الإهتلاكات والتي تعد عادة من أهم مصادر التمويل الذاتي في المنشأة، وهذه الإيرادات بمختلف أنواعها والتي تحتل أهمية خاصة في عملية التمويل الذاتي، يجب تسديدها بعدمدة زمنية محددة ومن ثمّ فهي إيرادات مؤقتة.

ولهذا السبب ومن وجهة نظر المدة الزمنية المحدودة لتوظيف الإحتياطيات في التمويل الذاتي، يطلق على هذه الإيراداتبوصفها مصادر لتمويل نشاط المنشأة (التمويل الذاتي غير الحقيقي).(عمرو احمد مصطفي سالم، 1999م)

2-5-2 دوافع التمويل الذاتي:

دوافع هذا الشكل من التمويل تبلورت في مرحلة تاريخية معينة، إن التمويل الذاتي يكتسب في الوقت الحاضر أهمية متزايدة، وإن الدوافع الكامنة وراءه صارت أكثر وضوحاً، فإذا اقتصرنا عل ىتوضيح دوافع التمويل الذاتي في اقتصاديات السوق، أمكن القول إنّ قانون الربح والمنافسة

الحادة بين المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية تدفع بالضرورة أصحاب هذه المؤسسات بالبحث عن كل وسيلة ممكنة لتثبيت موقعها في السوق ومواجهة تحديات المنافسة، وتحت تأثير هذه العوامل يجهد صاحب المنشأة الاقتصادية لتحقيق أقصى مايمكن من الإيرادات والعائد الاقتصادي من عملية الاستثمار، التي هي العمود الفقري لمصادر التمويل الذاتي، أو بكلمة أخرى فإن إمكانيات التمويل الذاتي تتوقف على نجاح المنشأة الاقتصادي والإيرادات والعوائد المكتسبة من نشاطها الاقتصادي في السوق، وفي اقتصاديات الدول الاشتراكية (سابقاً)، وفي مرحلة متأخرة من تطورها، إتخذت خطوات ملموسة، وبدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى، في إتجاه إستقلالية المنشآت والمؤسسات الاقتصادية وتحقيق مبدأ الاعتماد الذاتي في الإدارة والتمويل، مع تقليص دور الأجهزة المركزية في مجال تخطيط المنشآت، ومع تطبيق مبادئ المحاسبة الاقتصادية صارت المنشأة الاقتصادية أكثر حرية في إستخدام إمكانيات التمويل الذاتي في تطوير النشاط الاقتصادي وفق الأسس المالية والمحاسبية المعتمدة عادة في حساب التكلفة والسعر إوستخدام الفوائض المالية. (عمرو احمد مصطفي سالم، 1999م)

2-5-3: فوائد التمويل الذاتي:

يستنتج مما سبق، أن للتمويل الذاتي فوائد عديدة، أهمها زيادة قدرة المنشأة التمويلية التي تدعم إمكانية المنشأة على زيادة طاقتها الإنتاجية ودعم مركزها المالي، بحيث تصبح أكثر قدرة على إيجادموقع ثابت لها في سوق المنافسة مع قابليته للتطور المستمر. ونظراً لتعدد مصادرالتمويل الذاتي وتباين طبيعتها القانونية، فإن الفوائد التي يحققها هذا التمويل ليست ذات طبيعة واحدة، فكما يتبين من تعريف مفهوم التمويل الذاتي، يمكن تصنيف مصادر التمويل الذاتي في نوعين، من وجهة نظر المدة الزمنية لكل من هذه المصادر، فالتمويل الذاتي «الحقيقي» الناجم عن اقتطاع نسبة من الربح الصافي لزيادة رأس مال المنشأةلمدة زمنية غير محددة، من غير أن ينجم عن ذلك أي التزامات مالية تجاه المنشأة نفسها أو تجاه الغير، يندمج كلياً في الدورة النقدية للمنشأة بصورة دائمة، في حين يترتب على مصادر التمويل الذاتي الأخرى التزامات واجبة التسديد بعد مدة زمنية معينة، ومن ثمّ تكون الفوائد المكتسبة منها ذات طبيعة مؤقتة، مثل احتياطي الاهتلاكات التي يتوجب استخدامها في عملية استبدال الموجودات الثابتة، والشيء نفسه ينطبق على احتياطيات الضمان الاجتماعي وما شابه ذلك.(اشرف محمود حسين العجيلي، 1999م)

2-5-4 مساوئ التمويل الذاتي:

للتمويل الذاتي مساوئ تنجم في حال غياب خطة تمويل واضحة وسياسة مالية هادفة وواعية، ففي حال توافر سيولة نقدية في المنشأة (مثل احتياطي الاهتلاك)، يمكن أن تحفز صاحب المنشأة على استثمارها في مجالات أخرى، كشراء أوراق مالية، وفي مثل هذه الحالة يكمن الخطر في عدم استرداد المبالغ المستثمرة في الوقت المحدد، لاستبدال بعض أو كل الموجوداتالثابتة، والنتيجة الطبيعية لذلك تكون في انخفاض قيمة ممتلكات المنشأة، ومن ثمّ تناقص رأس المال الأساسي للمنشأة، وبكلمة أخرى هذا النوع من التمويل الذاتي «غيرالحقيقي»، هو ذو طبيعة مؤقتة، ويسبب خسارة للمنشأة وتقليصاً لنشاطها وغيرها منالمساوئ والنتائج السلبية، إذا لم تُراع خصائص وطبيعة هذا النوع من التمويل الذاتي.

التمويل الذاتي ومبدأ الحساب الاقتصادي في الاشتراكية من وجهة نظرعلمية قد لا يختلف مفهوم التمويل الذاتي، كمقولة مالية، بين نظام اقتصادي وآخر، إلاأن الاختلاف يكمن في تحديد مصادر التمويل الذاتي وأساليب توظيفها واستخدامها، ويعود هذا التباين في الدرجة الأولى، إلى علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع وبصورة خاصة علاقات الملكية، وعلى هذا الأساس فإن التمويل الذاتي في الاشتراكية ذو خصائص معينة نابعة من الطبيعة الاجتماعية لملكية وسائل الإنتاج ومبدأ الحساب الاقتصادي الاشتراكي ويعد هذا المبدأ الشكل الاقتصادي الملائم للإنتاج السلعي، النقدي في النظام الاشتراكي، وعلى أساسه تتم الممارسة المخططة للمجتمع الاشتراكي للوصول إلى أعلى فعالية للعمل الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المادية لمؤسسات القطاع العام مع ربطها بريعية الإنتاج وتلبية الحاجات الاجتماعية والفردية وتحقيق مبدأ اقتصاد الوقت في الوحدات الاقتصادية الإنتاجية.

ومن أسس الحساب الاقتصادي وجود نظام إداري يحدد مهام ومسؤولية المؤسسات الاقتصادية، وفق الأسس المعتمدة فيإعداد وتنفيذ الخطط الكلية والجزئية، والتي تشمل خطط الإنتاج والتمويل وتحديد السعر والمقارنة بين التكلفة والإيراد لمعرفة الفائض المتاح.(امال محمد ابراهيم وآخرون، 2011م، ص14)

2-5-5 الاستثمار الرياضي كأحد أشكال التمويل الذاتى:

يعد من أقصر الطرق وصولاً إلى النجاحات الاقتصادية في القطاع الرياضي فقادها إلى التطور الرياضي ولازدهار الاقتصادي على حد السواء عن طريق مختلف الاستثمارات الرياضية، خاصة في مجال كرة القدم، ولقد تغير مفهوم الاستثمار في الرياضة في السنوات الأخيرة بعد أن تحول إلى قطاع اقتصادي مستقبلي رئيس يمكنه المساهمة في تطوير الإنسان والمنشآت بل وتعمد عليه إقتصادات دول بأكملها كالبرازيل أواقتصاد بديل أو مكمل كما في قطر ومصر وبما انه قد أصبحت الرياضة الآن مصدر دخل هائل في العالم كله وتجارة كرة القدم على وجه الخصوص فقد حدث فيها تغيرات هائلة على مر الزمن، ففي عام 1928 قام أمين الصندوق للاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفأ" ويدعى (يهرش) بإعلان أن الاتحاد الدولي لديه عجز في الميزانية قدره ستة آلاف فرنك سويسري فكم كانت ميزانيات بعض الدول آنذاك، وهل يمكن القول ألانإنمداخلي الاتحاد الدولي لكرة القدم تفوق مداخلي الكثير من الدول خاصة أنه أصبح يعطي إعانة سنوية لكل دولة من أعضائه تزيد على عدة ملايين من الدولارات علماً بأن عدد أعضائه 208 دول أي أن الاتحاد الدولي يعطي مساعدات تصل إلى أرقام لا يمكن أن يصدقها الإنسان العادي مليون دولار سنوياً، وذلك لتطوير كرة القدم وهذا يعكس مدى حجم ونجاح اقتصاد الرياضة في العصر الحديث والتي أصبحت تتحدث بلغة أرقام خرافية في كثير من الأحيان.

ولأن من المقومات الرئيسية لأي عمل إداري ناجح هي وفرة المال، فقد يتعلق ب المال و بالاقتصاد والشركات وفي بعض المنظمات ولكن في الآونة الأخيرة أصبحنا نشاهد الأندية الرياضية وبالتحديد كرة القدم تصبح شركات تهتم للمال بشكل كبير ومن منتجات هذه الشركات التذاكر والقمصان والهدايا التذكارية على شكل الفريق وبطبيعة الحال تؤدي هذه التجارة لزيادة شعبية الأندية مما يدر على هذه الأندية أو الشركات الرياضية كماً كبيراً من المال. مما يوضح اهتمام الأندية الرياضية بالمال بشكل مكثف في الآونة الأخيرة لإدراجها ضمن أسواق الأوراق المالية العالمية محققين ارتفاعا في المؤشرات معلنة عن قوتها رياضياً واقتصاديا.لكننا نعود ونؤكد إن عدم استمرارية التمويل وعدم إيفائه بحاجات الرياضة, وما ينتج عنها من حاجات متجددة للبنى التحتية والمعدات والتي يعبر عنها اقتصاديا(بجانب الطلب demand side) والجهود المبذولة لسد هذه الاحتياجات اقتصادياً والتي يعبر عنها بجانب العرض.

2-5-6 رأس المال المؤسسة الرياضية:

هي الأموال التي تمنح المؤسسة الرياضية القدرة على شراء سلع تستخدم لإنتاج السلع الرياضية (لاعبي / حكام / إداريين) أو تقديم خدمة سعياً للوصول للهدفالأساسي وهو المشاركات الخارجية لحصد الميداليات.

2-5-7 مصادر التمويل في المجال الرياضي:

يمكن تقسم مصادر التمويل في المجال الرياضي إلى ثلاثة أقسام يتم توضيحهما في الشكل التالي:

شكل رقم (1): يوضح مصادر التمويل للمؤسسة الرياضية في السودان

(امال محمد ابراهيم وآخرون، 2011م، ص16)

2-6 المبحث السادس: السباحة:

2-6-1 تاريخ السباحة فى العالم الحديث:

يعد القرن السادس عشر الميلادى بداية التاريخ الحديث للسباحة اذ ظهر اول كتاب يعنى بالسباحة عام 1538م عنوانه محادثه فى السباحة وفيه يبين كيف يتعلم الفرد السباحة عن طريق محادثة بين معلم وتلميذ وقد اتخذ المعلم الضفدعه مثالا لاداء حركات السباحة مما يشير الى انتشار سباحة الصدر واهتمامهم بها دون غيرها فقد ذكر انها تمارس كناحية من النواحى الدينية واتخاذ الجسم شكل الصليب فى مرحلة من مراحل سباحة الصدر .

ثم ظهر كتاب اخر بعنوان فن السباحة للفرنسى تيفينو تكلم فيه بطريقه تشبه الى حد كبير طريقة سباحة الصدر .

وفى عام 1796م تاسس اول نادى للسباحة فى العالم فى السويد واستخدمت الطرق الفردية لتعليم السباحة فيه فكان كل فرد يمارس تدريباته على حده الى ان اخترع الالمان بعض الاجهزه عام 1798تساعد المتدرب على تدريب السباحين اذ ان الطريقة الفردية مجهده جدا ومحدودة الفائده وازداد انتشار السباحة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين بشكل خاص وظهرت مؤلفات كثيره. (اسامه كامل راتب، 1998م، ص5)

ثم بدات حركات سباحة الصدر بالتغير والتطور عندما استعمل بعض السباحين حركات الذراعين المتتابعة تحت سطح الماء والرجلين بطريقة سباحة الصدر عام 1840م.

إقيم اول سباق عام 1844م فى حوض طوله 130 قدم الشترك فيها بعض هنود امريكا الشمالية وبرز منهم السباح فلاينج جل الذى كان يسبح بطريقة تخلط بين السباحة الحرة والصدر وذكر بعض النقاد بأن الهنود كانو يسبحون بطريقة خشنة، أما الانكليز الذين كانو ينافسونهم فقد كانو يسبحون بطريقتهم الخاصة التى تطورت بعد ذلك الى السباحة الحرة وفى عام 1855م كانت الخطوة الاولى لظهور الحركة الرجوعية للذراعين خارج الماء حيث تغير وضع الجسم الى السباحة الجانبية وظهور ضربات ذراع واحدة خارج الماء.

وفى عام 1869م بدأت السباحة الحقيقية فى انكلترا اذ تاسس اتحاد السباحة لبريطانيا اشترك فيه 200 نادى واقام فى نفس العام اول مسابقة لمسافة ميل فى نهر التايمز بطريقة سباحة الصدر

والجانب وكان لعبور الكابتن ماثيو ديب المانش عام 1875اثر فى تطور السباحة ودفعها للامام حيث اثبتت ان الانسان اكتملت له وسيلة الحياه على سطح الماء مدة طويله اذ قطع المسافة ب21ساعه و45 دقيقه سباحة صدر.

اما اول سباق اقيم فى حوض سباحة ولمسافة مائة ياردة فكان عام 1878م فى انجلترا .

وعرفت امريكا السباحة الحرة وسباقاتها عام 1883م وتاسس الاتحاد الامريكى للسباحة عام 1888م اما اول نادى للسباحة فقد تاسس قبله بمدة، وقد دخلت السباحة برامج الدورات الاولمبية الحديثة عام 1896م وبثلاث مسافات (100—500—1200) وبطريقه السباحة الحرة بذراعين طاحونة وبدون حركة رجلين.

وفى عام 1904م إقيمت الدورة الاولمبية الثالثة وقد ادخلت فيها لاول مرة سباحة الصدر بجانب السباحه الحره440 ياردة مايعادل (32،303م) وكانت تؤدى والذقن خارج الماء والذراعان فوق سطح الماء بدائرة كبيرة للخلف ثم تضم اسفل الصدر والرجلان تدفع للخارج فى اتساع كبير ثم تضم وفى حركتها الرجوعيه كانا يضمان على البطن بدرجة كبيرة وبذلك تحدث تموجات كبيرة فى الجسم نتيجة اتساع حركة الرجلين والذراعين .

وفى عام 1908 تاسس الاتحاد الدولى للسباحة [fina] فى لندن وبدا تنظيم المسابقات الدولية والاولمبية بعد ان وضع قوانين دولية للسباحة والغطس وكرة الماء ووفق القانون الجديد اصبحت مسافة سباق سباحة الصدر 200متر بدلا من440ياردة ابتداء من دورة لندن الاولمبية فى العام نفسه .

وتطورت طرق تدريب السباحة مع تطور جوانبها الاخرى فقد استخدم جورج كورسان مدرب جمعية الشبان المسيحية الامريكية للسباحة طريقة مستحدثة فى التدريب الجماعى بطريقة السباحة الحرة ثم اضاف الى تدريبه طريقة سباحة الظهر واخيرا وضع تدريبا على سباحة الجانب ولكنه لم يمس اطلاقا سباحة الصدر .

وكانت طريقة سباحة الظهر تؤدى كسباحة الصدر وكانت تسمى بسباحة الصدر المعكوسة الا ان الاداء تطور بعد ان استخدم سباح يدعى هينر حركة الذراعين المتبادلة فى دورة استوكهولم

الاولمبية عام 1912مما ادى الى اخراجه من السباق فى الوقت الذى كان ينص القانون انذاك على شرط واحد هو اداء الطريقة من وضع الطفو على الظهر فقط .

وفى هذه الدورة الاولمبية دخلت لاول مرة سباقات السباحة للنساء لمسافة 100ياردة السباحة الحرة فقط . فازت فيها السباحة الاسترالية فانى دوراك وبذلك اصبحت اول بطلة اولمبية فى السباحة.(اسامه كامل راتب، 1998م، ص20)

2-6-2 فوائد السباحة ومجالاتها:

اولاً: الفوائد الجسمية:

للسباحة دورها فى التكوين الجسمى العام من خلال تاثير التمارين المائية التى تكسب الفرد نموا متزنا فيه تناسق ورشاقة وللسباحة تاثير كبير على نمو العضلات ومرونة العمود الفقرى بالاضافة الى زيادة تحمل الفرد ورشاقة حركاته فهى تعلم الفرد التحكم فى عضلاته واطرافه نظرا لانها تعمل بصورة منتظمة وبشدة وارتخاء مستمرين .

ثانياً: الفوائد الفسيولوجية:

تؤثر السبا حة تاثيرا كبيرا على اجهزة واعضاء الجسم فهى تعمل على .

ثالثاً: الفوائد الاجتماعية.

رابعاً: الفوائد الصحية.

خامساً: الفوائد النفسيه والعقليه.

سادساً: الفوائد العلاجية.

2-6-3 مجالات السباحة:

- السباحة التنافسيه.
- السباحة التعليمية.
- السباحة العلاجية.

2-6-4 العوامل المؤثرة فى تعلم السباحة:

من أهم العوامل المؤثرة هو الإستعداد للتعليم والذى يمكن للمعلم أن يؤثر فيه بطريق وضع منهج يعمل على تحقيق درجة النجاح القصوى للمتعلم.

أما العوامل الآخرى فتؤثر على إمكانية التعلم الحركى بدرجات متفاوته وهى:

1- الدوافع.
2- الخوف.
3- التعب.

وعليه فعند إختيار السباحين الموهوبين يجب أن تراعى الأمور الأتية:

- الفطرة والوراثة.
- العمر البيولوجى.
- السن المناسب لبدء تدريب السباحة.

كما تعرفه بولجا كوفان ويتفق معها كل من على منعمى وسيد الجواد السيد أن السن المناسب لاختبار السباحة هو(من 9الى 12سنه) بالنسبه للاناث (ومن 10الى 13) سنه بالنسبه للزكور.

2-6-5 تعريف حوض السباحة:

المسبح أو حمام السباحة أو بركة السباحة هو حوض مخصص لممارسة السباحة أو لاستضافة المسابقات المائية كالرقص الإيقاعي والغوص، المسبح العام يكون طوله 25 متر وعرضه من 10 إلى 20 متر وعمقه لا يتجاوز العشرة أمتار أما المسبح الأولمبي فيكون طوله 50 متر وعرضه 25 و يكون مقسما على 12 حارة وعمقه أكبر من عشر أمتار حيث أن رياضة القفز الهوائي من المنصة تحتاج لعمق كبير وذلك لأمان اللاعب وضمان عدم وصول جسده لأرضية الحوض مع العلم أن حمامات السباحة الأوليمبية يكون عمقها الموصي به هو ثلاثة أمتار.

تعريف اخر حمامات السباحة:

حوض أو مجسم مائي اصطناعي الإنشاء ، مزود بملحقات تصميمية لتأمين عملية التعبئة والتفريغ من خلال شبكة أنابيب مياه يمكن التحكم بها ، وأهم استخدامات هذه الأحواض تتمثل في

ممارسة رياضة السباحة، أو للغطس أو الاستحمام لغرض الاستمتاع ولا تشمل أغراض تنظيف الجسم وأغراض العلاج الفردي.

اولاً: حمامات السباحة العامة:

وهى جميع الحمامات فيما عدا الخاصه التى تستعمل بواسطهمجموعة اشخاص مثل حمامات السباحه فى النوادى والفنادق سواء كانت مكشوفه او مغطاه.

ثانيا: حمامات السباحة الخاصة:

وهى الحمامات الخاصه بإستعمال العائله سواء الثابت منها او المتنقل ولايقل عمق المياه بها عن 60سم ومسطح المياه لايقل عن 24متر مربع وحجم المياه متر مكعب 15Overflows نظام الفائض حافة الحمام فى منسوب سطح المياه توصيل الفائض إلى خزان الفائض لميل ب10 درجة نظام كسح المياه Surface skimmers يسقط عن وش التشطيب ب8 بوصة يتم توزيع وحدة الكسح علي مسافات 7.5م يجب أن يكون مستوى سطح لمياه مع خط محور فتحة الكسح يمكن أستخدامه فى جميع انواع الحمامات.

2-6-6 تصنيفات احواض السباحة:

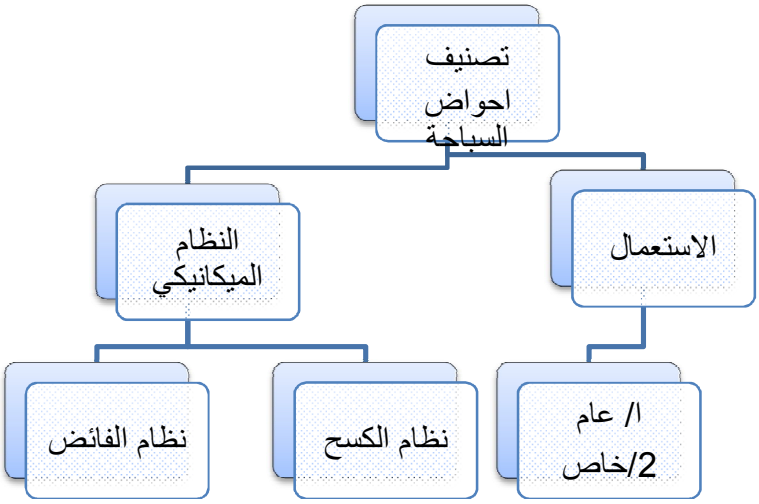

شكل رقم (2): تصنيفات أحواض السباحة

☒ **الكاسحات (skimmer) :**

يقوم الــ skimmer اي الكاسح بسحب وازالة الاتربة والرغاوي والحشرات من سطح مياة حمام السباحة ويتم تركيب كاسحskimmer لكل 46.5 متر مربع، وفي الحمامات الخاصة كاسح لكل 74.5 متر، وفي تغير المناظمة الشكل فيتم توزيع الكواسح بشكل يضمن الكسح الجيد لحمام السباحة.

2-6-7 خطوات تنفيذ حمام السباحة:

1. بعد الانتهاء من مرحلة التصميم نقوم بتحديد ابعاد حمام السباحة.
2. نقوم بالحفر بمساحة اكبر من مساحة الحمام لانة سيتم وضع خرسانة زيادة عن صافي ابعاد حمام السباحة.
3. بعد الحفر يتم دك الارضية جيداً حتي تتماسك وذلك بإستخدام الماء والدكاك.
4. بعد ضبط منسوب الارضية والميول وعمق حمام السباحة يتم صب الخرسانة للارضية ثم بناء الحوائط بسمك 25 سم.
5. يتم تركيب أعمال التغذية بالمياة والصرف والاعمال الميكانيكية.
6. يتم صب الخرسانة المسلحة للارضيات والحوائط ونضيف مادة عازلة لمنع تسرب المياة
7. يُترك الحمام ليجف ثم يتم اختبارة لمدة 7 ايام.
8. اذا حدث تسريب نفرغ الحمام ثم بعد أن يجف نعالج مكان التسريب، اما اذا نجح الاختبار فنفرغ حمام السباحة من الماء ونتركة 3 ايام ليجف ثم نقوم باصلاح منطقة التسريب.
9. نقوم بتركيب السيراميك.
10. يتم ملء حمام السباحة بالماء للتشغيل النهائي.

ثانياً: الدراسات المرجعية:

1- دراسة **حسام حسن شحاتة حسن،** 2008م، دكتوراة بعنوان: **نظام مقترح للاستثمار في بعض الاندية الرياضية المصرية** هدفت الى وضع نظام مقترح للاستثمار في بعض الأندية الرياضية المصرية، إستخدم الدارس منهجين عمليين وهما منهج تحليل النظم في المعالجة النظرية والمنهج الوصفي بالاسلوب المسحي، تكون المجتمع والعينه من بعض الأعضاء العاملين من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وبعض مديري الأجهزة الإدارية من سبعة أندية مصرية كبري بلغ عددهم (150) وإستخدم الدراس تحليل اللوائح والقوانين والاستبانه وجاءت **أهم النتائج:**

أ- تتاثر (اهداف، تنظيمات، ملكية، مصادر تمويل) الأندية الرياضية كمؤسسات خدمية بالنظام الاقتصادي للدولة وفقا للأيدلوجية السائدة بها.

ب- يواجه تطبيق الاستثمار بالأندية العديد من المعوقات (السياسية والاقتصادية والفنية والتشريعية) ومنها:

- عدم توافر المناخ الاستثماري (السياسية الاقتصادية) بالمجال الرياضي المصري، فرغم الدور الفعال للإطار التشريعي في تشجيع الاستثمار الرياضي فلا وجود لتشريعات خاصة بالاستثمار الرياضي.
- تنافي وجود الكوارد الإدارية (التمويلية والتسويقية والاستثمارية) المتخصصة.
- مشكلة فائض العمالة في المراحل الاولي لتطبيق الاستثمار بالأندية الرياضية.

2- دراسة **يحي بدر مبارك فالح الميع،**2010م، ماجستير بعنوان: **إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الاموال للاستثمار في الاندية الرياضية الكويتية** هدفت:

أ- التعرف علي الوضع الراهن للاستثمار في الأندية الرياضية بدولة الكويت.

ب- وضع إستراتيجية مقترحة لجذب روؤس الأموال للاستثمار في الأندية بدولة الكويت.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي، تكون المجتمع والعينة من الأندية الرياضية بالكويت بلغ عددها (14) نادي، إستخدم الباحث الإستبانة لجمع البيانات.

وجاءت أهم النتائج :

1- المنشأت الرياضية بالأندية الرياضية الكويتية لا تستثمر الجانب المالي والبشري لدي البيئة المحيطة وتفعل موسسة النادي ماليا.

2- الملاعب الموجودة في المنشأت الرياضية يتم تسويقها داخل الأندية لأكثر من نشاط رياضي ولا يتم تسويقها محليا أو أقليمياً أو عالمياً.

3- الدولة لا تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين علي الاستثمار في الإندية الرياضية مقابل بعض الإعفاءات الجمركية والضرائب.

4- من المعوقات الإدارية ضعف القناعة لدي مجالس إدارات البنوك بالموافقة علي المشروعات المقدمة للبنوك للاستثمار في المجال الرياضي .

5- تضخم الجهاز الإداري بالأندية الرياضية الكويتية يعمل علي إستنزاف التمويل الحكومي والأهلي في شكل رواتب ومكافات .

التوصيات:

1- تطبيق الإستراتيجية المقترحة التي توصلت إليها الدارسة علي كافة المحارو المتمثلة في الدولة، مجلس الامة الكويتي(اعضاء اللجنة الرياضية بمجلس الامة الكويتي) الهيئة العامه للشباب والرياضة، مجالس إدارات الأندية وذلك في وضوء الإدارة الإستراتيجية لتغيير الوضع الحالي من خلال إعادة الأهداف، التخطيط، التنظيم، التقييم، المتابعة، التوجية لكافة القطاعات الإستراتيجية السابقة.

2- العمل علي إستثمار المنشأت الرياضية بالأندية الكويتية (كتأجيرها، تسويقها محليا واقليميا وعالميا) ودعوة الفرق الرياضية للتدريب فيها كمصدر من مصادر جذب رووس الأموال.

3- الحرص علي إقامة البطولات المحلية والدولية التي تهدف لتسويق المنشآت الرياضية بالأندية.

4- ضرورة الإهتمام بمصادر التمويل الأهلي(غير الحكومي) مثل دعم مالي من رجال الاعمال او نجوم الفنانين او اللاعبين المحترفين او رجال السياسة، وتلقي التبرعات المالية والعينية من المؤسسات التجارية والرياضية ومؤيدي ومشجعي الفرق الرياضية.

5- أن تحرص الدولة علي أن حجم الاستثمارات المخصصة للرياضة في الخطط الاستثمارية تتناسب مع أهمية الرياضة بالكويت، تقدم خريطة إستثمارية رياضية مستقبلية بها نوع ومكان الاستثمارات الرياضية بدولة الكويت.

3- دراسة **مها عبد الحميد متولي إسكندر**،2011م، ماجستير بعنوان: **فاعلية إستخدام نظام الB.O.O.T كمصدر للاستثمار في بعض الاندية الرياضية** هدفت الي التعرف علي مدي فاعلية استخدام نظام الـــــB.O.O.T كمصدر للاستثمار في بعض الأندية الرياضية **وذلك من خلال:**

- المشكلات التي تواجه الاستثمار في المجال الرياضي.
- الصعوبات التي تواجة تطبيق نظام مشروعات الـــــB.O.O.T في الاندية الرياضية.
- النواحي القانونية و الادارية لنظام مشروعات الـــــــB.O.O.T في الاندية الرياضية.
- العائد علي كل الأندية والمستثمرين من تطبيق نظام مشروعات الـــــB.O.O.T.

إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي تكون المجتمع والعينة بالطريقة العمدية وبلغ عددهم (280) فرداً تم تقسيمهم الي أعضاء ومدراء الأندية الرياضية إستخدمت الباحثة الإستبانة لجمع البيانات.

وجاءت أهم النتائج:

- لا توجد خطة إستثمارية معدة سلفاً من قبل الدولة توضح فيها إحتياجاتها من مشاريع البنية الاساسية.
- القيادات الرياضيةغير مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري.
- الدولة لاتمنح اية امتيازات (إعفاءات ضريبية مثلا) لتشجيع عمليات التمويل الأهلي (رجال الأعمال)علي تمويل الإتحادات الرياضية.
- لاتوجد تشريعات خاصة تتعلق بتنظيم الاستثمار في الأندية الرياضية.
- طول مدة التفاوض مع حكومة الدولة المضيفة يقلل من فرص نجاح المستثمر في مشروعات الـــــ B.O.O.T.

التوصيات :

- ضرورة تعرف المستثمرين علي الاستثمار وأنواعة ومجالاتة في المجال الرياضي وتوضيح الاهمية الاقتصادية لحجم الاستثمارات داخل الاندية الرياضية.
- وضع تشريعات تشجع علي الاستثمار في المجال الرياضي ويجب علي الحكومة منح تراخيص الغستيراد والتصدير وكذلك منح الإعفاءت الضريبية والجمركية والحوافز المالية وكذلك توفير ضمانات الأداء في حالة التدني علي المشروع.

- زيادة دور وسائل الإعلام للتحدث عن الاستثمار في المجال الرياضي لتشجيع المستثمرين وتوعيتهم.
- ضرورة قيام المجلس القومي للرياضة بوضع خطة استثمارية بأسماء الأندية الرياضية والاماكن الخالية بها ومساحاتها والمشروعات المقترح تنفيذها داخل هذه الأندية ووضع قوانين ولوائح تشجع المستثمرين للاستثمار فى المجال الرياضى.
- عقد دورات تدريبية لتوعية الاداريين والمسئولين بإدارة الأندية الرياضية بأهمية الاستثمار فى المجال الرياضى.

4- دراسة **شقيرة علي صالح**،2012م، ماجستير بعنوان: **دور الاستثمار في المجال الرياضي في تحقيق التمويل الذاتي بالإتحادات الرياضية الاولمبية في السودان** يهدف هذا البحث الي الاستثمار في المجال الرياضي في المؤسسات الرياضية لتحقيق التمويل الذاتي في الاتحادات الرياضية الاولمبية في السودان المنهج استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لملامته لطبيعة الدراسة تم اختيار العينه بالطريقة العمدية بلغ عددها (45) إداري الإتحادات واللجنة الاولمبية.

النتائج :

- الاستثمار في المجال الرياضي لا يستند علي خطط علمية واضحة.
- لاتوجد قوانين واللوائح منظمة للاستثمار في المجال الرياضي.

أهم التوصيات:

ضرورة الإهتمام بالاستثمار حتي يساعد علي تطوير مستوي الإنشاءات الرياضية الموجودة في الاتحادات.

5- دراسة **محمد حلمي محمود غرلان، 2016م**، دكتوراه بعنوان: **نموذج لإدارة المشروعات الاستثمارية بالهيئات الرياضية** هدفت الى وضع نموذج مقترح لإدارة المشروعات الاستثمارية في الهيئات الرياضية، إستخدم الباحث المنهج الوصفي إستهدف الباحث عينة عمدية من المستفيدين من إقامة المشروعات الاستثمارية في الأندية الرياضية وكذلك الخبراء في مجال إدارة المشروعات وبلغ عددهم (119) فرداً إستخدم الباحث كل من الملاحظة والمقابلة الشخصية والاستبان لجمع المعلومات.

وجاءت أهم النتائج:

- إختيار المشروع الاستثماري والمفاضلة بين المشروعات المقترحة يتم عن طريق استشارة الخبراء في مجال ادارة المشروعات.
- عمل دراسة الجدوي المبدئية والتفصيلية.
- الرقابة الخارجية علي موازنة المشروع تكون من سلطة (الجهاز المركزي للمحاسبات والجهة الإدارية المركزية والمختصة للهيئة الرياضية).
- تخطيط ومراقبة الجودة.
- تحديد فريق لإدارة المخاطر وتوضيح المسؤوليات والأدوار.

التوصيات:

وهي موجهة للجهات التالية بجمهورية مصر العربية:

- وزارة الشباب والرياضية /الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (قطاع التسويق /قسم البحوث الاستثمارية).
- الصندوق الاجتماعي للتنمية (قسم الخدمات غير التمويلية).
- جمعيات رجال الاعمال.

يوصي الباحث الجهات السابق ذكرها بالتالي:

- بتعميم وإستخدام النموذج المقترح لإدارة المشروعات الاستثمارية بالهيئات الرياضية.
- قيام الباحثين بتصميم نماذج لتقييم المشروعات الاستثمارية بالهيئات الرياضية.

6- دراسة **تامر عبد الله عبد العزيز محمد النبوي،2016م**، دكتوراه بعنوان: **محددات الاستثمار وآليات السوق كمتغيرات جاذبة للاستثمار في المجال الرياضي** تهدف هذه الدراسة الي دراسة محددات الاستثمار وآليات السوق كمتغيرات جاذبة للاستثمار في المجال الرياضي وذلك من خلال التعرف علي:

- أهداف الاستثمار في المجال الرياضي.
- المحددات الواجب توافرها لنجاح الاستثمار في المجال الرياضي.
- أنواع المشروعات الاستثمارية الجاذبة للاستثمار في المجال الرياضي.

- طرق وآليات السوق الجاذبة للاستثمار في المجال الرياضي.
- الإمكانات المادية والبشرية والإعلامية الداعمة للاستثمار في المجال الرياضي.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي، تكون المجتمع والعينة من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ومدير النشاط الرياضي والعاملين بإدارة التسويق والاستثمار والإدارة المالية ببعض الأندية الرياضية وبلغ عددهم (210) إستخدم الباحث الإستبانة لجمع البيانات.

وجاءت أهم النتائج:

- تحقيق أقصى عائد استثمارى متزايد ومستمر مع الحفاظ على قيمة إصول المؤسسات الرياضية فى إطار سوق الاستثمار بما يحقق المكسب المادى عند المستثمرين.
- إدراك البنوك بأهمية الاستثمار فى المجال الرياضى وذلك بإتاحة الفرصة للمستثمرين فى المجال الرياضى للإقتراض من البنوك بسعر فائدة مخفض.
- التنسيق وتعاون بين المؤسسات الرياضية الحكومية والأهلية المختلفة بوضع خطط مشتركة للاستثمار فى المجال الرياضى.
- تحسين وتطوير المناخ الاستثمارى الرياضى ليتلائم مع متطلبات اقتصاديات السوق ويزيد من ثقة المستثمرين فى السوق الرياضى ويحفزه على الاستثمار فيه.

التوصيات :

- ضرورة وجود نظام مالى للاستثمار فى المجال الرياضى بالمؤسسات الرياضية.
- يجب أن تقدم الحكومة الدعم اللازم لتحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين فى المجال الرياضى.
- ضرورة إنشاء قناة رياضية تحمل إسم المؤسسة الرياضية وتدار بطريقة اقتصادية وتخدم العملية الاستثمارية بها.
- العمل على تحقيق إستقرار فى سياسة البنوك بالنسبة للقروض والفوائد للمشروعات الرياضية بما يحفز رجال الأعمال من الاستثمار فى المجال الرياضى.
- ضرورة وضع الاستثمار فى المجال الرياضى ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالدولة.

الفصل الثالث

إجراءات البحث

3-1مقدمة:

يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التى استخدمتها الباحثة من منهج ومجتمع وعينة وأسباب وكيفية إختيار عينة البحث، وأداة البحث التي تم الإعتماد عليها في جمع بيانات البحث وطريقة تحديد صدق وثبات أداة البحث، والإسلوب الإحصائي الذي تم إستخدامة في معالجة بيانات البحث.

3-2منهج البحث:

إستخدامت الباحثة المنهج الوصفي بالطريقة المسحية لملاءمته لطبيعة البحث، وذلك للتعرف على واقع إدارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم.

3-3 مجتمع البحث:

إشتمل مجتمع البحث على الإداريين والمدربين واللاعبين والاعلاميين ومسئولى إدارة الإستثمار بأحواض السباحة بولاية الخرطوم.

3-4 عينة البحث:

قامت الباحثة بإختيار العينة عشوائياً من الإداريين والمدربين واللاعبين والإعلاميين ومسئولى إدارة الاستثمار بأحواض السباحة بولاية الخرطوم، بلغ عددهم (25) فرد.

3-5 توصيف العينة:

يبين الجدول رقم (1): توصيف عينة الدراسة من حيث المؤهل التعليمى- سنوات الخبرة

المستوى االاكاديمى		
مرحلة الاساس	9	٪36
الثانوى	11	٪44
الجامعى	3	٪12
فوق الجامعى	2	٪8
العدد الكلي	25	٪100
سنوات الخبرة		
5 -10	13	٪52
11 -15	3	٪12
16 – 20	7	٪28
20 – فاكثر	2	٪8
العدد الكلي	25	٪100

3-6 أداة جمع البيانات:

تم تصميم الإستبانة لجمع بيانات البحث.

3-6-1 بناء الإستبانة:

المرحلة الاولي:

صممت الباحثة الإستبانة كأداة لجمع بيانات البحث، وإستعانت في تصميمها بمدرج ثلاثي (موافق، محايد، غير موافق) وإستفاد من الدراسات السابقة والمشابهه والشبكة العنكبوتية ومسح المراجع والكتب.

المرحلة الثانية :

قامت الباحثة بعرض الإستبانة علي عينة إستطلاعية من أساتذة كلية التربية البدنية والرياضة وطلاب الدراسات العليا والخبراء فى مجال الاستثمار والسباحة لإبدأ اي ملاحظات (ملحق رقم 1).

المرحلة الثالثة:

تم إجراء التعديل المناسب حسب أراء السادة المحكمين والخبراء فأصبحت في صورتها النهائية مشتملة على المحاور: الإدارة – الاستثمار– التمويل.

3-6-2 صدق وثبات الاستبانة:

قامت الباحثة بإعداد وعرض الإستبانة على الخبراء وبلغ عددهم (10) من حملة الدكتوراه في التربية الرياضية.

وتم حساب معامل الارتباط لقياس الثبات ومن خلال النتيجة في الجدول رقم (2) يتضح أن الأداة ككل ثابتة.

جدول رقم (2): يوضح المتوسط الحسابى ،الانحراف المعياري ومعامل الارتباط (الثبات)

	إسم المحور	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	معامل الإرتباط(الثبات)	الصدق
1-	محور الإدارة	6.4	.71	0.80	0.89
2-	محور الاستثمار	7.5	.68	0.90	0.95
3-	محور التمويل	6.20	66.	92.	.96

3-6-3 تطبيق الإستبانة:

قامت الباحثة بتوزيع إستمارة الإستبانة علي عينة البحث وذلك في تاريخ 2018/4/12م.

3-7 الأساليب الإحصائية:

قامت الباحثة بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وذلك بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وهي:

- معادلة سيبرمان براون.
- النسب المئوية.
- الإنحراف المعياري.
- المتوسط الحسابي.

الفصل الرابع

عرض ومناقشة النتائج

4-1 عرض ومناقشة تساؤل البحث الأول:

للإجابة على سؤال البحث والذى ينص على: **ما دور إدارة الاستثمار في بعض لأحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم؟** قامت الباحث بإستخراج الوسيط والإنحراف المعيارى، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3): يوضح الوسيط والإنحراف المعيارى لتكرارات إجابات العينة عن محور الإدارة

م	العبارات	التكرارات			الوسيط	الانحراف المعيارى	النسبة المئوية	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				
1-	ادارة الاحواض تقوم علي الاساليب الادارية الحدثية	17	4	4	3.00	.770	%68.0	4
2-	يوجد بالحوض ادارة خاصة بالاستثمار الرياضي .	11	7	7	2.00	.850	%44.0	7
3-	بالحوض اداريين متخصصين بالتسويق والاستثمار .	10	7	8	2.00	.862	%40.0	9
4-	القيادات الرياضية مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري .	10	8	7	2.00	.833	%40.0	10

5-	تتعاقد الاداره مع الجهات الاعلاميه في تحقيق الاستثمار لبنياتها التحتيه .	12	3	10	2.00	.954	%48.0	6
6-	اداريو الحوض لديهم قدره علي التعامل مع خبراء التسويقوالاستثمار	12	3	6	3.00	.866	%64.0	3
7-	مجلس الاداره تطلع جماهيرها علي رؤيتها في التسويق والاستثمار.	11	6	8	2.00	.881	%44.0	8
8-	توجد خطط استثمارية واضحهبالحوض	15	4	6	3.00	.860	%60.0	5
9-	تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية)اهم متطلبات تطبيق الاستثمار	18	4	3	3.00	.768	%72.0	2
10-	اداره \الحوض لها قدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات).	19	3	3	3.00	.700	%76.0	1

ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه رقم (3) أن تقديرات العينة لدور إدارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة بولاية الخرطوم كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم جاءت على النحو التالى :-

اجابت العينة بالموافقة على (5) عبارات بنسبة (50%) حيث جاءت فى المرتبة الأولى العبارة رقم (10) اداره \الحوض لها قدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات) حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (700.) ونسبة مئوية بلغت (76.0%) ، وفى المرتبة الثانية جاءتالعبارة رقم (9) تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية)اهم متطلبات تطبيق الاستثمار ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (768.) ونسبة مئوية بلغت (72.0%) ، وفى المرتبة الثالثةجاءت العبارة رقم (6) اداريو الحوض لديهم قدره علي التعامل مع خبراء التسويقوالاستثمار ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (866.) ونسبة مئوية بلغت (64.0%) ، وفى المرتبة الرابعة جاء جاءت العبارة رقم (1) ادارة الاحواض تقوم علي الاساليب الادارية الحدثية ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (770.) ونسبة مئوية بلغت (68.0%) ، وفى المرتبة الخامسةجاءت العبارة رقم (8) توجد خطط استثمارية واضحهبالحوض ا، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (860.) ، ونسبة مئوية بلغت (60.0%) وفى المرتبة السادسة وبلا اوافق جاءت العبارة رقم (9) لا تتعاقد الاداره مع الجهات الاعلاميه في تحقيق الاستثمار لبنياتها التحتيه . ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (954.) ونسبة مئوية بلغت (82.1%) ، وفى المرتبة السابعة وبلا اوافق جاءت العبارة رقم (2) لا يوجد بالحوض ادارة خاصة بالاستثمار الرياضي ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (600.) ونسبة مئوية بلغت (78.6%) ، وفى المرتبة الثامنة جاءت العبارة رقم (7) مجلس الاداره لا تطلع جماهيرها علي رؤيتها في التسويق والاستثمار.، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (881.) ونسبة مئوية بلغت (44.0%) ، وفى المرتبة التاسعة وبلا اوافق جاءت العبارة رقم (3) ليس بالحوض اداريين متخصصين بالتسويق والاستثمار ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (862.) ونسبة مئوية بلغت (40.0%) ، وفى المرتبة العاشرة وبلا اوافق جاءت العبارة رقم (4) القيادات الرياضية غير مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري .، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (833.) ونسبة مئوية بلغت (40.0%) .

وهذه النتيجة تجيب على سؤال البحث الاول : بأن دور إدارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم هو:

- إداره الحوض لها قدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات).

-تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية)أهم متطلبات تطبيق الاستثمار .

- اداريو الحوض لديهم قدره علي التعامل مع خبراء التسويقوالاستثمار.

-ادارة الاحواض تقوم علي الاساليب الادارية الحدثية.

-توجد خطط استثمارية واضحه .

-لا تتعاقد الاداره مع الجهات الاعلاميه في تحقيق الاستثمار لبنياتها التحتيه .

- لا يوجد بالحوض ادارة خاصة بالاستثمار الرياضي .

-مجلس الاداره لا تطلع جماهيرها علي رؤيتها في التسويق والاستثمار.

-ليس بالحوض اداريين متخصصين بالتسويق والاستثمار .

-القيادات الرياضية غير مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري .

وهذه النتيجة تؤكدها دراسة **(محمد حلمي محمود غرلان ، 2016،دكتوراه)** بعنوان: نموذج لإدارة المشروعات الاستثمارية بالهيئات الرياضية.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة الى أن إدارة الأحواض بولاية الخرطوم تحتاج الي ادارة خاصة بالاستثمار في كل حوض وتقوم علي الاساليب الادارية الحدثية.

4- 2 للإجابة على سؤال البحث الثانى والذى ينص على: ما **دور الاستثمار في بعض احواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم؟** قامت الباحثة بإستخراج الوسيط والانحراف المعيارى والنسبة المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4): يوضح الوسيط والانحراف المعيارى لتكرارات إجابات العينة عن محور الاستثمار

م	العبـــــارات	التكرارات			الوسيط	الانحراف المعيارى	النسبة المئوية	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				
1-	توجد لوائح تنظم العمل الاستثماري في مجال احواض السباحة	14	5	6	3.00	.852	%56.0	3
2-	تتوفر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في احواض السباحة .	8	10	7	2.00	.790	%32.0	8
3-	يوجد بالحوض لجنة استثمار ضمن الهيكل النادي .	13	7	5	3.00	.802	%52.0	6
4-	هناك استثمار واضح لاحواض السباحة بولاية الخرطوم .	14	7	4	3.00	.764	%56.0	4
5-	الدولة تشجع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة .	7	5	13	1.00	.879	%28.0	9
6-	توجد خطط استثمارية جيدة من قبل الدولة .	14	4	7	3.00	.891	%56.0	5
7-	توافر اساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات .	7	7	11	2.00	.850	%28.0	10

8-	وجود اللوائح التي تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعه ومجالاتة وفوائده في مجال احواض السباحة	12	7	6	2.00	.831	%48.0	7
9-	ادارة الحوض هي الجهة المسؤلة عن ابرام العقود مع المستثمر	15	6	4	3.00	.768	%60.0	2
10-	يساهم الاستثمارفي تحسين الاداء الاداري والاقتصادي	17	1	7	3.00	.913	%68.0	1

ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن تقديرات العينة لدور الاستثمار في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم جاءت على النحو التالى :-

اجابت العينة بالموافقة على (6) عبارات بنسبة (60%) حيث تحصلت العبارة (10) يساهم الاستثمارفي تحسين الاداء الاداري والاقتصادي ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (913.) ونسبة مئوية بلغت (68.0%) ، وفى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم ((9) ادارة الحوض هي الجهة المسؤلة عن ابرام العقود مع المستثمر ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (768.) ونسبة مئوية بلغت (60.0%) ، وفى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (1)توجد لوائح تنظم العمل الاستثماري في مجال احواض السباحة ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (852.) ونسبة مئوية بلغت (56.0%) ، وفى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (4) هناك استثمار واضح لاحواض السباحة بولاية الخرطوم .، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (764.) ونسبة مئوية بلغت (56.0%) ، وفى المرتبة الخامسة جاءت العبارة رقم (6) توجد خطط استثمارية جيدة من قبل الدولة ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (891.) ونسبة مئوية بلغت (56.0%) ، وفى المرتبة السادسة جاءت العبارة رقم (3) يوجد بالحوض لجنة استثمار ضمن الهيكل النادي .، حيث بلغ الوسيط (

3.00) وإنحراف معيارى بلغ (802.) ونسبة مئوية بلغت (52%) ، وفى المرتبة السابعة وبلا وافق جاءت العبارة رقم (8) عدم وجود اللوائح التي تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعه ومجالاتة وفوائده في مجال احواض السباحة ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (831.) ونسبة مئوية بلغت (48.0%) ، وفى المرتبة الثامنة وبلا وافق جاءت العبارة رقم (2) لا تتوفر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في احواض السباحة . ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (790.) ونسبة مئوية بلغت (32.0%) ، وفى المرتبة التاسعة وبلا وافق جاءت العبارة رقم (5) الدولة لا تشجع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (879.) ونسبة مئوية بلغت (28.0%) ، وفى المرتبة العاشرة وبلا وافق جاءت العبارة رقم (7) لا توافر لاساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (850.) ونسبة مئوية بلغت (28%) .

وهذه النتيجة تجيب على سؤال البحث الثانى: بأن دور الاستثمار في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم هو:

- يساهم الاستثمار في تحسين الأداء الإداري والاقتصادي.

-إدارة الحوض هي الجهة المسؤلة عن إبرام العقود مع المستثمر.

-توجد لوائح تنظم العمل الاستثماري في مجال احواض السباحة .

-هناك استثمار واضح لاحواض السباحة بولاية الخرطوم .

-توجد خطط استثمارية جيدة من قبل الدولة.

-يوجد بالحوض لجنة استثمار ضمن الهيكل النادي .

-عدم وجود اللوائح التي تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعه ومجالاتة وفوائده في مجال احواض السباحة.

-لا تتوفر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في احواض السباحة .

-لا تشجع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة.

-لا توافر لاساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات.

وهذه النتيجة تؤكدها دراسة **(تامر عبد الله عبد العزيز محمد النبوي ،2016م، دكتوراه)** بعنوان : محددات الاستثمار وآليات السوق كمتغيرات جاذبة للاستثمار في المجال الرياضي.

ويعزى الباحثة هذه النتيجة الى أنه يساهم الاستثمار في تحسين الاداء الاداري والاقتصادي لذا لابد من توفر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في أحواض السباحة وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين علي الاستثمار في مجال احواض السباحة.

4- 3 للإجابة على سؤال البحث الثالث والذى ينص على: **ما دور التمويل في بعض احواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم؟** قامت الباحثة بإستخراج الوسيط والإنحراف المعيارى والنسبة المئوية ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5): يوضح الوسيط والانحراف المعيارى لتكرارات إجابات العينة عن محور التمويل

م	العبـــــــارة	التكرارات			الوسيط	الانحراف المعيارى	النسبة المئوية	الترتيب
		موافق	محايد	غيـــر موافق				
1-	يـــتم التمويـــل لاحـــواض السباحة بالتمويل الحكومي	5	4	16	1.00	.821	20.0 %	10
2-	الموارد المالية التي تحصل عليها احـــواض الســـباحة ايرادات ذاتية	15	7	3	3.00	.714	60.0 %	7
3-	العمـــل علـــي جـــذب المستثمرين الي عضـــوية النـــادي لجـــذبهم نحـــو استمرار روؤس امـــوالهم اوالتبرع للنادي	16	4	5	3.00	.821	64.0 %	4

4-	معظم الاحواض في ولاية الخرطوم حكومية ويتم تمويلها حكوميا	7	3	15	1.00	.900	28.0 %	9
5-	قصور الموارد التمويلية لاحواض السباحة وسوء توزيع مواردها علي حاجاتها في ظل عدم كفاية التمويل.	14	9	2	3.00	.653	56.0 %	8
6-	يقوم التمويل لاحواض السباحة عن طريق تاجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال	18	5	2	3.00	.638	72.0 %	2
7-	تعتبر الهيكلة المالية والادارية اهم متطلبات تطبيق الاستثمار في مجال الرياضي عامة والسباحه خاصة	16	5	4	3.00	.770	64.0 %	5
8-	التمويل الذاتي يخفف العب عن الدولة وتوسيع الاستثمار .	18	4	3	3.00	.707	72.0 %	3
9-	التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الادخار والاستثمار	19	4	2	3.00	.627	76.0 %	1
10 -	يتم بتضافر القطاعات (الحكومية،الاهلية،الخاصة) من اجل تحقيق النهوض بالمجال الرياضي .	16	6	3	3.00	.714	64.0 %	6

ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن تقديرات العينة عن دور التمويل في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم جاءت على النحو التالى :-

اجابت العينة بالموافقة على (8) عبارات بنسبة (80%) حيث تحصلت العبارة (9) على المرتبة الاولى بان التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الادخار والاستثمار ، حيث بلغ الوسيط (

3.00) وإنحراف معيارى بلغ (627.)ونسبة مئوية بلغت (76.0%) ، وفى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (7) يقوم التمويل لاحواض السباحة عن طريق تاجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (638.) ونسبة مئوية بلغت (72.0%)، وفى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (8)التمويل الذاتي يخفف العب عن الدولة وتوسيع الاستثمار، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (707.) ونسبة مئوية بلغت (72.0%)، وفى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (3) العمل علي جذب المستثمرين الي عضوية النادي لجذبهم نحو استمرار روؤس اموالهم اوالتبرع للنادي.، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (821.) ونسبة مئوية بلغت (64.0%) ، وفى المرتبة الخامسة جاءت العبارة رقم (7) تعتبر الهيكلة المالية والادارية اهم متطلبات تطبيق الاستثمار في مجال الرياضي عامة والسباحه خاصة ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (770.) ونسبة مئوية بلغت (64.0%) ، وفى المرتبة السادسة جاءت العبارة رقم (10) يتم بتضافر القطاعات (الحكومية،الاهلية،الخاصة) من اجل تحقيق النهوض بالمجال الرياضي ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (714.) ونسبة مئوية بلغت (64.0%) ، وفى المرتبة السابعة جاءت العبارة رقم (2) الموارد المالية التي تحصل عليها احواض السباحة ايرادات ذاتية ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (714.) ونسبة مئوية بلغت (60.0%) ، وفى المرتبة الثامنة جاءت العبارة رقم (5) قصور الموارد التمويلية لاحواض السباحة وسوء توزيع مواردها علي حاجاتها في ظل عدم كفاية التمويل. . ، حيث بلغ الوسيط (3.00) وإنحراف معيارى بلغ (653.) ونسبة مئوية بلغت (56.0%) ، وفى المرتبة التاسعة وبلا وافق جاءت العبارة رقم (4) معظم الاحواض في ولاية الخرطوم غير حكومية ويتم تمويلها حكوميا ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (900.) ونسبة مئوية بلغت (28.0%) ، وفى المرتبة العاشرة وبلا وافق جاءت العبارة رقم (1) لا يتم التمويل لاحواض السباحة بالتمويل الحكومي ، حيث بلغ الوسيط (2.00) وإنحراف معيارى بلغ (821.) ونسبة مئوية بلغت (20%) .

وهذه النتيجة تجيب على سؤال الدراسة الثانى : بان دور التمويل في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطومهو :-

- التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الادخار والاستثمار .

-يقوم التمويل لاحواض السباحة عن طريق تاجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال.

-التمويل الذاتي يخفف العب عن الدولة وتوسيع الاستثمار .

-العمل علي جذب المستثمرين الي عضوية النادي لجذبهم نحو استمرار روؤس اموالهم اوالتبرع للنادي.

-تعتبر الهيكلة المالية والادارية اهم متطلبات تطبيق الاستثمار في مجال الرياضي عامة والسباحه خاصة.

-يتم بتضافر القطاعات (الحكومية،الاهلية،الخاصة) من اجل تحقيق النهوض بالمجال الرياضي .

-الموارد المالية التي تحصل عليها احواض السباحة ايرادات ذاتية .

-قصور الموارد التمويلية لاحواض السباحة وسوء توزيع مواردها علي حاجاتها في ظل عدم كفاية التمويل.

-معظم الاحواض في ولاية الخرطوم غير حكومية ويتم تمويلها حكوميا .

-لا يتم التمويل لاحواض السباحة بالتمويل الحكومي.

وهذه النتيجة تؤكدها دراسة (**يحي بدر مبارك فالح الميع ،2010م،ماجستير**) بعنوان إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الاموال.للاستثمار في الاندية الرياضية الكويتية)

وتعزى الباحث هذه النتيجة الى أن التمويل الذاتي يخفف العبء عن الدولة وتوسيع الاستثمار وتمويل أحواض السباحة عن طريق تأجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال والعمل، وعلي جذب المستثمرين الي عضوية النادي لجذبهم نحو استمرار روؤس اموالهم او التبرع للنادي.

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

5-1 الإستنتاجات:

1-بأن دور إدارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم هو:

- إداره الحوض لها القدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات).
- تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية)اهم متطلبات تطبيق الاستثمار.
- اداريو الحوض لديهم القدره علي التعامل مع خبراء التسويق والاستثمار.
- إدارة الأحواض تقوم علي الأساليب الإدارية الحدثية.
- توجد خطط استثمارية واضحه.
- لا تتعاقد الاداره مع الجهات الاعلاميه في تحقيق الاستثمار لبنياتها التحتيه.
- لا يوجد بالحوض ادارة خاصة بالاستثمار الرياضي.
- مجلس الاداره لا تطلع جماهيرها علي رؤيتها في التسويق والاستثمار.
- ليس بالحوض اداريين متخصصين بالتسويق والاستثمار.
- القيادات الرياضية غير مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري .

2- بأن دور الاستثمار في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم بالخرطوم هو:

- يساهم الاستثمار في تحسين الأداء الإداري والاقتصادي.
- إدارة الحوض هي الجهة المسؤلة عن ابرام العقود مع المستثمر.
- توجد لوائح تنظم العمل الاستثماري في مجال أحواض السباحة.
- هناك استثمار واضح لأحواض السباحة بولاية الخرطوم.
- توجد خطط استثمارية جيدة من قبل الدولة.
- يوجد بالحوض لجنة استثمار ضمن الهيكل النادي.
- عدم وجود اللوائح التي تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعه ومجالاتة وفوائده في مجال احواض السباحة.
- لا تتوفر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في احواض السباحة.
- لا تشجع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة.

- لا توافر لاساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات.

3- بأن دور التمويل في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم هو:

- التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الإدخار.
- يقوم التمويل لأحواض السباحة عن طريق تأجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال.
- التمويل الذاتي يخفف العب عن الدولة وتوسيع الاستثمار.
- العمل علي جذب المستثمرين الي عضوية النادي لجذبهم نحو استمرار رووس اموالهم اوالتبرع للنادي.
- تعتبر الهيكلة المالية والإدارية أهم متطلبات تطبيق الاستثمار في مجال الرياضي عامة والسباحه خاصة.
- يتم بتضافر القطاعات (الحكومية،الاهلية،الخاصة) من أجل تحقيق النهوض بالمجال الرياضي.
- الموارد المالية التي تحصل عليها أحواض السباحة ايرادات ذاتية.
- قصور الموارد التمويلية لأحواض السباحة وسوء توزيع مواردها علي حاجاتها في ظل عدم كفاية التمويل.
- معظم الاحواض في ولاية الخرطوم غير حكومية ويتم تمويلها حكومياً.
- لا يتم التمويل لأحواض السباحة بالتمويل الحكومي.

5-2 التوصيات:

- زيادة الإهتمام بتمويل أحواض السباحة.
- ضرورة العناية بالاستثمار.
- توفير البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في احواض السباحة.
- تشجيع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة.
- توفير اساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات.
- ضرورة تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعة ومجالاتة في المجال الرياضي عامه واستثمار في احواض السباحة بوجه خاص .

5-3 ملخص البحث:

جاء هذا البحث بعنوان: **واقع الاستثمار في بعض حمامات السباحة كمؤشر للتمويل الذاتيبولاية الخرطوم،** وتكون من خمسة فصول تناولت الباحثة في الفصل الأول خطة البحث والتي إشتملت على المقدمة ومشكلة البحث, وتم فيها بيان أهمية المشكلة وأهدافه التى تمثلت فى: التعرف على واقع إدارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم.

تناول الفصل الأول أيضا إجراءات الدراسة والتي تضمنت مجتمعه وعينته التي تم إختيارها بطريقة عشوائية من الاداريين والمدربيين واللاعبين بأحواض السباحة, إستخدمت الباحثة المنهج االوصفى, والاستبانة لجمع البيانات وتضمنت أيضا المعالجات الإحصائية, وختمت الباحثة الفصل الأول بمصطلحات البحث.

إشتمل الفصل الثاني القراءات النظرية والدراسات المرجعية وتناولت القراءات الادارة،الادارة الرياضة، الاستثمار، التمويل، التمويل الذاتي والسباحة.

في الفصل الثالث تم تناول إجراءات البحث، وبيان المنهج المتبع وكيفية إختيار العينة, وأداة جمع البيانات و تقنينها لتحديد صدقها وثباتها وأختتم بتطبيق الإستبانة وطريقة المعالجة الإحصائية للبيانات.

إشتمل الفصل الرابع على عرض ومناقشة نتائج البحث وأهم النتائج التي تم التوصل لها:

1- أن دور إدارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم متوسط بنسبة (50%):

- إداره الحوض لها القدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات).
- تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية) أهم متطلبات تطبيق الاستثمار.إ
- إداريو الحوض لديهم قدره علي التعامل مع خبراء التسويق والاستثمار.
- إدارة الاحواض تقوم علي الاساليب الإدارية الحدثية.
- توجد خطط استثمارية واضحه.
- لا تتعاقد الإداره مع الجهات الاعلاميه في تحقيق الاستثمار لبنياتها التحتيه.

- لا يوجد بالحوض إدارة خاصة بالاستثمار الرياضي.
- مجلس الإداره لا تطلع جماهيرها علي رؤيتها في التسويق والاستثمار.
- ليس بالحوض إداريين متخصصين بالتسويق والاستثمار.
- القيادات الرياضية غير مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري .

2- أن دور الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم فوق الوسط بنسبة (60%):

- يساهم الاستثمار في تحسين الأداء الإداري والاقتصادي.
- إدارة الحوض هي الجهة المسؤلة عن إبرام العقود مع المستثمر.
- توجد لوائح تنظم العمل الاستثماري في مجال أحواض السباحة.
- هناك استثمار واضح لأحواض السباحة بولاية الخرطوم.
- توجد خطط استثمارية جيدة من قبل الدولة.
- يوجد بالحوض لجنة استثمار ضمن الهيكل النادي.
- عدم وجود اللوائح التي تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعه ومجالاتة وفوائده في مجال احواض السباحة.
- لا تتوفر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في أحواض السباحة.
- لا تشجع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة.
- لا توافر لاساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات.

3- أن دور التمويل في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم جيد جداً بنسبة (80%):

- التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الادخار والاستثمار.
- يقوم التمويل لأحواض السباحة عن طريق تاجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال.
- لتمويل الذاتي يخفف العبء عن الدولة وتوسيع الاستثمار.
- العمل علي جذب المستثمرين الي عضوية النادي لجذبهم نحو إستمرار رووس اموالهم او التبرع للنادي.

- تعتبر الهيكلة المالية والإدارية أهم متطلبات تطبيق الاستثمار في مجال الرياضي عامة والسباحه خاصة.
- يتم بتضافر القطاعات (الحكومية، الأهلية والخاصة) من أجل تحقيق النهوض بالمجال الرياضي.
- الموارد المالية التي تحصل عليها أحواض السباحة إيرادات ذاتية.
- قصور الموارد التمويلية لاحواض السباحة وسوء توزيع مواردها علي حاجاتها في ظل عدم كفاية التمويل.
- معظم الاحواض في ولاية الخرطوم غير حكومية ويتم تمويلها حكوميا .
- لا يتم التمويل لأحواض السباحة بالتمويل الحكومي.

المصادر والمراجع

1- ابوعنبة، المفاهيم الادارية الحديثة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان الاردن 2004م.

2- اسامه كامل راتب، الاسس العلمية للسباحة , دار الفكر العربي, 1998م. حسن شلتوت،

3- امال محمد ابراهيم وآخرون, ادارة المؤسسات الرياضية التخطيط الجودة والتمكين, دار جامعه السودان للنشر والطباعة والتوزيع 2016م.

4- أمال محمد ابراهيم،حماده عبدنوار، الابداع في ادارة المؤسسات الرياضية, ماهي للنشر والتوزيع الاسكندرية 2016م.

5- تامر عبد الله عبد العزيز محمد النبوي، دكتوراه، محددات الاستثمار وآليات السوق كمتغيرات جاذبة للاستثمار في المجال الرياضي،2016م.

6- حسام حسن شحاتة حسن، دكتوراة، نظام مقترح للاستثمار في بعض الاندية الرياضية المصرية، 2008م.

7- حسن احمد الشافعي، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية, الطبعة الاولي الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر 2006م.

8- حسن احمد الشافعي، التمويل والتاجير التمويلي في التربية البدنية والرياضة, الطبعة الاولي دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر 2006م.

9- حسن معوض: التنظيم والادارة في التربية الرياضية, دار الفكر العربي، القاهرة ،1974م.

10- شقيرة علي صالح، ماجستير، دور الاستثمار في المجال الرياضي في تحقيق التمويل الذاتي بالإتحادات الرياضية الاولمبية في السودان،2012م.

11- كدواي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية ،الطبعة العربية دار الباروري العلمية, الاردن 2003م.

12- لسلوس مبارك،التسير المالي بدون طبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر,2004م.

13- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك ،الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 2003م.

14- محمد حلمي محمود غرلان، دكتوراه، نموذج لإدارة المشروعات الاستثمارية بالهيئات الرياضية، 2016م.

15- مها عبد الحميد متولي إسكندر، ماجستير، فاعلية إستخدام نظام الB.O.O.T كمصدر للاستثمار في بعض الاندية الرياضية،2011م.

16- هوم جمعه، تقنيات المحاسبة المعمقة الجزء الاول, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2002م.

17- يحي بدر مبارك فالح الميع، ماجستير، إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الاموال للاستثمار في الاندية الرياضية الكويتية،2010م.

ملحق رقم (1)

الإستبانة بصورتها الاولية

كلية الدراسات العليا

التربية البدنية والرياضة

الإدارة الرياضية

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : تحكيم أستبانة

تقوم الباحثة: ياسمين سيف الدين عبداللطيف بحث بعنوان (واقع **ادارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم)** لنيل درجة الماجستير بالمقررات والبحث التكميلي وقد قام الباحث باستخلاص مجموعة من المحاور (العبارات المقترحة) من الدراسات السابقة والبحوث المرتبطة . نرجو من سيادتكم التعاون معنا على ابداء الرأى بملاحظاتكم ومقترحاتكم على محاور الاستبانة وعباراتها من حيث مناسبتها لموضوع البحث ودرجة ملائمتها للمحور وصياغتها . بما لكم من خبرة ودراية فى هذا المجال.

ولكم جزيل الشكر والعرفان

المحور الأول :الأداري:-

م	العبـــــارات	درجة الوضوح		درجة الإرتباط		درجة الأهمية	
		واضحه	غير واضحه	مرتبطه	غير مرتبطه	مهمه	غير مهمه
	الادارة تقوم علي الاساليب العلمية الحدثية						
	يوجد بالحوض ادارة خاصة بالاستثمار ضمن الهيكل الاداري .						
	بالحوض اداريين متخصصين بالتسويق والاستثمار .						
	القيادات الرياضية مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري .						
	تتعاقد الاداره مع الجهات الاعلاميه في تحقيق الاستثمار لبنياتها ا.لتحتيه						
	اداريو الحوض لديهم قدره علي التعامل مع خبراء التسويقوالاستثمار						
	مجلس الاداره تطلع جماهيرها علي رؤيتها في التسويق والاستثمار.						
	توجد خطط استثمارية واضحهبالحوض						
	تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية)اهم متطلبات تطبيق الاستثمار						
	اداره \الحوض لها قدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات).						

ما رأيك في مسمي المحور

.....

هل تخترح أى إضافات آخرى ؟

.....

.....

.....

المحور الثاني محور الاستثمار :-

م	العبـــــــارات	درجة الوضوح		درجة الإرتباط		درجة الأهمية	
		واضحه	غير واضحه	مرتبطه	غير مرتبطه	مهمه	غير مهمه
1	توجد لوائح تنظيم العمل الاستثماري في مجال احواض السباحة						
2	توافر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في احواض السباحة						
3	يوجد بالحوض لجنة استثمار ضمن الهيكل النادي						
4	هناك استثمار واضح للاحواض السباحة بولاية الخرطوم						
5	الدولة تشجع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة						
6	توجد خطط استثمارية معدة سلفا من قبل الدولة						
7	توافر اساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات						
8	ضرورة تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعه ومجالاتة وفوائده في مجال احواض السباحة						
9	ادارة الحوض هي صاحبة السيادة والمسؤلة عن ابرام عقود الخصصه مع المستثمر						
10	يؤثر الاستثمار علي تحسن الاداء الاداري والاقتصادي						

ما رأيك في مسمي المحور

:.....

هل تخترح أى إضافات آخرى ؟

.....

.....

.....

.....

المحورالثالث: التمويل :

م	العبـــــارات	درجة الوضوح		درجة الإرتباط		درجة الأهمية	
		واضحه	غير واضحه	مرتبطه	غير مرتبطه	مهمه	غير مهمه
1	يتم التمويل للاحواض السباحة بالتمويل الحكومي						
2	الموارد المالية التي تحصل عليها احواض السباحة ايرادات ذاتية						
3	العمل علي جذب المستثمرين الي عضوية النادي لجذبهم نحو استمرار روؤس اموالهم اوالتبرع للنادي						
4	معظم الاحواض في ولاية الخرطوم حكومية ويتم تمويلها حكوميا						
5	قصور الهياكل التمويلية للاحواض السباحة وسوء توزيع مواردها علي حاجاتها في ظل عدم كفاية التمويل (المشكلة الاقتصادية مما ادي لعزوف المستثمرين)						
6	يقوم التمويل للاحواض السباحة عن طريق تاجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال						
7	تعتبر الهيكلة المالية والادارية اهم متطلبات تطبيق الاستثمار في مجال الرياضي عامة والسباحه خاصة						
8	التمويل الذاتي يخفف العب عن كاهل الدولة وتوسيع العقد						

	الاقصاد الرياضي						
9	التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الادخار والاستثمار						
10	بتضافر القطاعات (الحكومية،الاهلية،الخاصة)لتحقيق النهوض الرياضي الشامل						

ما رأيك في مسمي المحور

:.....

هل تخترح أى إضافات آخرى ؟

.....

.....

بيانات المحكم:

إسم المحكم : .....

درجة المحكم : .....

مكان العمل : .....

سنوات الخبرة :

.....

ملحق رقم (2)

الإستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدرسات العليا
التربية البدنية والرياضة
الإدارة الرياضية

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقوم الباحثه : **ياسمين سيف الدين عبداللطيف** بإجراء بحث بعنوان(**واقع ادارة الاستثمار في بعض أحواض السباحة كمؤشر للتمويل الذاتي بولاية الخرطوم)**لنيل درجة الماجستير بالمقررات والبحث التكميلي .لذك نرجو من سيادتكم الإجابة علي الإستبيان بوضع علامة (√) أمام العبارة المخصصة .

هذا الإستبيان بغرض البحث العلمي فقط

ولكم جزيل الشكر والعرفان

الباحثة

البيانات العامة :

جهة العمل : نادي : حوض أخري :

المسمي الوظيفي :

.....

سنوات الخبرة.....

المحور الأول الاداري :ـــ

الرقم	العبارات	أوافق	محايد	لا أوافق
-1	ادارة الاحواض تقوم علي الاساليب الادارية الحدثية			
-2	يوجد بالحوض ادارة خاصة بالاستثمار الرياضي .			
-3	بالحوض اداريين متخصصين بالتسويق والاستثمار .			
-4	القيادات الرياضية مؤهلة للتعامل مع المجال الاستثماري			
-5	تتعاقد الاداره مع الجهات الاعلاميه في تحقيق الاستثمار لبنياتها التحتيه .			
-6	اداريو الحوض لديهم قدره علي التعامل مع خبراء التسويق والاستثمار			
-7	مجلس الاداره تطلع جماهيرها علي رؤيتها في التسويق والاستثمار.			
-8	توجد خطط استثمارية واضحهبالحوض			
-9	تعتبر الهيكلة (الادارية / المالية)اهم متطلبات تطبيق الاستثمار			
-10	اداره \الحوض لها قدره علي تحقيق مكاسب الحوض او النادي (من خلال الاشتراكات)			

المحور الثاني :-

محور الاستثمار :ـــــ

الرقم	العبارات	أوافق	محايد	لا أوافق
1-	توجد لوائح تنظم العمل الاستثماري في مجال احواض السباحة			
2-	تتوفر البيانات الكافية عن طبيعة الاستثمار في احواض السباحة .			
3-	يوجد بالحوض لجنة استثمار ضمن الهيكل النادي .			
4-	هناك استثمار واضح لاحواض السباحة بولاية الخرطوم .			
5-	الدولة تشجع رجال الاعمال والمستثمرين علي الاستثمار في احواض السباحة .			
6-	توجد خطط استثمارية جيدة من قبل الدولة .			
7-	توافر اساليب التحفيز والتشجيع للمستثمرين مثل الاعفاءات الجمركية علي الادوات والمعدات الخاصة بالانشاءات .			
8-	وجود اللوائح التي تعرف المستثمرين علي الاستثمار وانواعه ومجالاتة وفوائده في مجال احواض السباحة			
9-	ادارة الحوض هي الجهة المسؤلة عن ابرام العقود مع المستثمر			
10-	يساهم الاستثمارفي تحسين الاداء الاداري والاقتصادي			

المحور الثالث التمويل :ـ

الرقم	العبارات	أوافق	محايد	لا أوافق
-1	يتم التمويل لاحواض السباحة بالتمويل الحكومي			
-2	الموارد المالية التي تحصل عليها احواض السباحة ايرادات ذاتية			
-3	العمل علي جذب المستثمرين الي عضوية النادي لجذبهم نحو استمرار روؤس اموالهم اوالتبرع للنادي			
-4	معظم الاحواض في ولاية الخرطوم حكومية ويتم تمويلها حكوميا			
-5	قصور الموارد التمويلية لاحواض السباحة وسوء توزيع مواردها علي حاجاتها في ظل عدم كفاية التمويل.			
-6	يقوم التمويل لاحواض السباحة عن طريق تاجيرها وتسويقها كمصدر لجذب رؤوس الاموال			
-7	تعتبر الهيكلة المالية والادارية اهم متطلبات تطبيق الاستثمار في مجال الرياضي عامة والسباحه خاصة			
-8	التمويل الذاتي يخفف العب عن الدولة وتوسيع الاستثمار .			
-9	التمويل الذاتي يحقق التوزان بين الادخار والاستثمار			
-10	يتم بتضافر القطاعات (الحكومية،الاهلية،الخاصة) من اجل تحقيق النهوض بالمجال الرياضي .			

ولكم وافر الشكر والتقدير

ملحق رقم (3)

قائمة المحكمين

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
امال محمد ابراهيم	استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
مكي فضل المولي	استاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
عمر محمد علي	استاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
صلاح جابر فرين	استاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
عائشة سيد احمد	استاذ مساعد	جامعة الخرطوم
اشهب مهدي	استاذ مساعد	جامعة الخرطوم
مصطفي كرم الله محمد زين	محاضر	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
فتح الرحمن	محاضر	جامعة الخرطوم
عبد الرحمن محمد جمعه	محاضر	جامعة الخرطوم